مجلة
الدراسات السياسية والاقتصادية
Journal of Political and Economic Studies
Faculty of Politics and Economics
Suez University

مجلة علمية محكمة
(نصف سنوية)
تصدر عن
كلية السياسة والاقتصاد
جامعة السويس

تأسست المجلة عام 2021

print Issn :2805-3028

ONLINE ISSN :2805-3036

https://psej.journals.ekb.eg/

السنة (٤)

العدد (١)

الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها
وليست مسئولية كلية السياسة و الاقتصاد جامعة السويس

الترقيم الدولى الموحد للطباعة :3028-2805
الترقيم الدولى الموحد الإلكترونى :3036-2805

مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية
Journal of Political and Economic Studies

مجلة علمية متخصصة في الشئون السياسية والاقتصادية

مجلة معتمدة من بنك المعرفة المصري

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري
https://psej.journals.ekb.eg

تنشر الأعداد تباعًا على موقع دار المنظومة.

العدد (١) - السنة (٤)

تصدر نصف سنويًا

تأسست المجلة عام 2021

مدير التحرير
ا.د/ أحمد سعيد البكل

رئيس التحرير
ا.د/ أحمد محمود جلال

رئيس مجلس الا دارة
ا.د/ نيبال عز الدين عبد البارى

أثر التنافس الأمريكي الروسي على أمن الطاقة في شرق أوروبا في الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٢٣

The impact of the US-Russian Competition on Energy Security in Eastern Europe from 2006 to 2023

أمل محمود محمد حامد

باحث ماجستير علوم سياسية – كلية السياسة والاقتصاد – جامعة السويس

أ.د/ عبدالعال عبد الرحمن الديربي

أستاذ العلوم السياسية – كلية السياسة والاقتصاد – جامعة السويس

أ.م.د/ محمود صافي محمود

الأستاذ المساعد بقسم العلوم السياسية – كلية السياسة والاقتصاد – جامعة السويس

مستخلص:

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أثر التنافس الأمريكي الروسي على أمن الطاقة في منطقة شرق أوروبا بعد عام ٢٠٠٦، من خلال توضيح الأهمية الاستراتيجية التي تحظى بها منطقة شرق أوروبا، ومدى الاحتياج الدائم الذي تعانيه تلك المنطقة لمصادر الطاقة واعتمادها شبه الكامل على الامدادت الروسية من نفط وغاز طبيعي لسد هذا الاحتياج، وتناقش الدراسة محددات السياسية الخارجية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية تجاه أمن الطاقة لمنطقة شرق أوروبا، واستخدام كلا الطرفين للطاقة لاستقطاب هذه المنطقة بعد استقلال دولها عن الاتحاد السوفيتي السابق، لاسيما بعد التحول الكبير في الاستراتيجية الروسية منذ تولي الرئيس فلاديمير بوتين الحكم وبروز مظاهر التعافي الاقتصادي لروسيا وسيطرة توجه ضرورة الاندماج بين روسيا الاتحادية والغرب على السياسة الخارجية لموسكو والذي يعد الطريق المناسب لتمكينها من النهوض اقتصاديًا وإيجاد موقع لنفسها في هرم القوى الدولية وتطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة، مستندة في ذلك إلى نفوذها في مجال الطاقة وكذلك نفوذها الجيوبوليتيكي في القارة الأوروبية، في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية التي بذلت جهدًا لدمج السياسة الخارجية بسياسات الطاقة من خلال إنشاء مجموعة تطوير سياسة الطاقة الوطنية والتي اهتمت بكيفية استخدام الطاقة لتعزيز أهداف السياسة الخارجية الأمريكية الأوسع، وتعزيز أمن الطاقة الوطنية والدولية. وتتناول الدراسة كلًا من الدور الأمريكي والروسي لتامين مصادر الطاقة وخاصة الغاز الطبيعي لمنطقة شرق أوروبا، خاصة وأنه أصبح ينظر للطاقة على أنها أساس استراتيجي يمكن استخدامه لتحقيق مكاسب جيوسياسية، وتنتهي الدراسة بمجموعة من النتائج.

الكلمات المفتاحية:

(شرق أوروبا - أمن الطاقة - الدور الأمريكي – الدور الروسي – امدادات الغاز الطبيعي - التنافس الأمريكي الروسي)

Abstract:
This study seeks to analyze the impact of the American-Russian competition on energy security in the Eastern European region after 2006, by clarifying the strategic importance of the Eastern European region, the extent of the region's constant need for energy sources, and it's almost complete dependence on Russian supplies of oil and natural gas to meet this need. The study discusses the determinants of the foreign policy of both the United States of America and the Russian Federation towards the Eastern European region, and the most prominent tools used by both parties to attract this region after its countries gained independence from the former Soviet Union, especially after the major shift in Russian strategy since President Vladimir Putin took power and the emergence of signs of economic recovery in Russia and the dominance of the trend of the necessity of integration between the Russian Federation and the West over Moscow's foreign policy, which is the appropriate way to enable it to rise economically and find a place for itself in the pyramid of international powers and develop Russia's role in a multipolar world that is not subject to the dominance of a single superpower, relying on its influence in the field of energy as well as its geopolitical influence on the European continent, in the face of the United States of America, which made an effort to integrate foreign policy with energy policies by establishing a group to develop a national energy policy that was interested in How to use energy to advance broader US foreign policy goals and enhance national and international energy security. The study examines both the US and Russian roles in securing energy sources, especially natural gas, for Eastern Europe, especially as energy has come to be viewed as a strategic foundation that can be used to achieve geopolitical gains. The study concludes with a set of expected future outcomes.

Keywords:
(Eastern Europe - Energy Security - American Role - Russian Role - Natural Gas Supplies – American Russian Competition)

مقدمة:

تعتبر قضية أمن الطاقة من القضايا الهامة والملحة داخل الإقليم الأوروبي بصفة عامة، ودارت حوله الكثير من النقاشات تصاعدت مع استمرار تداعيات الأزمة الأوكرانية عام ٢٠١٤ -والتي تجددت في عام ٢٠٢٢- ما أثر على العلاقات الروسية الأوروبية في مجال الطاقة، والذي تزامن أيضًا بتضاعف الإنتاج الأمريكي من الطاقة بعد ثورة النفط والغاز الصخريين، ما شكل مخرجًا لصُناع القرار الأوروبيين نحو سياسة تنويع مصادر حصولهم على مصادر الطاقة وإيجاد بديل عن النفط والغاز الروسي. ولما كانت الطاقة تعد من الموارد الاستراتيجية وأحد المصادر الحاسمة للقوة والتحفيز في الاقتصاد العالمي، من خلال ما توفره من مساحات للتنافس بين القوى الدولية عليها، لذا أصبحت أوروبا ساحة للتنافس الأمريكي الروسي على سوق الطاقة خاصة الغاز الطبيعي، إذ يعد السوق الأوروبية سوقًا تجاريًا واقتصاديًا واستهلاكيًا واستثماريًا مهمًا في أسواق الطاقة العالمية.

ويمكن وصف العلاقات الأوروبية- الروسية- الأمريكية في هذا الصدد بأنها متشابكة ومعقدة للغاية، إذ تتداخل فيها الأبعاد السياسية والاقتصادية والجغرافية، فروسيا تعد الشريك الأساسي القضايا الأمنية المتصلة بالقارة الأوروبية، فضلًا عن أنها أكبر شريك تجاري للقارة بصفة عامة ولدول شرق أوروبا بصفة خاصة، أضف إلى ذلك الاعتماد شبه الكلي لدول شرق القارة على روسيا في توفير مصادر الطاقة ما يتيح لروسيا نفوذًا أعلى من الولايات المتحدة داخل تلك الدول، وتجدر الإشارة هنا أن دراسة علاقة الطاقة بالتنافس الأمريكي الروسي في شرق أوروبا سيتم تسليط الضوء فيها على سلوك الأطراف ومحاولاتهم استخدام الطاقة بما يخدم مصالحهم، إذ تخضع العلاقة بين الأطراف لمحاولة كل منهم تعظيم مصالحه بالاستغلال الأفضل لقطاع الطاقة، فالولايات المتحدة تنطلق من الالتزامات الأمنية لها داخل القارة الأوروبية وفعالية دورها وأهميته للقارة بوجه عام باعتبارها الحليف الأول لها، وروسيا تدرك التحولات الراهنة في بنية النسق الدولي من حيث صعود قوى جديدة إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية؛ لذا تسعى جاهدة لاستعادة دورها ونفوذها في محيطها الإقليمي من خلال أهم أوراقها وهي الطاقة بصفتها أكبر القوى الدولية المصدرة لهذا المورد الاستراتيجي الهام، وعلى الجانب الأخر دول شرق أوروبا محل الدراسة التي تحاول التقرب من المعسكر الغربي للاستفادة من قوته الاقتصادية والعسكرية والخروج من العباءة الروسية التي ورثتها عن الاتحاد السوفيتي نتيجة الاعتماد شبه الكامل على مصادر الطاقة الروسية.

إن التنافس التقليدي كان يعتمد على سباق التسلح وامتلاك أقوى وأكبر ترسانة نووية على مستوى العام والصراع على مناطق النفوذ، لكن في عالم اليوم فالتنافس بات يعتمد بشكل أساسي على الطاقة وخطوط إمدادها وتوزيعها وحتى على الشركات العاملة في هذا القطاع، وقد تطور هذا التنافس حاليًا للحد الذي بلغ إلى استعمال الطاقة كأداة حاسمة لفرض النفوذ في مناطق ذات أهمية جيوسياسية كبيرة حول العالم، وأصبحت الطاقة ورقة تلوح بها القوى الدولية المصدرة لها تجاه الدول المستوردة لتقديم التنازلات وتحقيق أكبر المكاسب من ورائها، وأصبح الغاز الطبيعي السلعة الأكثر أهمية في اقتصاديات الدول، ما زاد من الطلب عليه من قبل القوى الصاعدة في بنية النظام الدولي، وبالتالي أدى ذلك إلى تغيرات جوهرية في أسعار الطاقة وأسواقها التي أصبحت تحدد سياسيات الدول واستراتيجياتها، وخلال هذا الفصل سنتعرف على الدور الأمريكي والروسي في مجال أمن الطاقة لدول شرق أوروبا، ما يعطي صورة واضحة لسلوك صانع القرار في مناطق جيوسياسية مختلفة ترتبط بعلاقات تحكمها ضغوط الصراع والتنافس وضرورات التعاون والاعتمادية.

أولًا: أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية القضية التي تتناولها وهي قضية التنافس على أمن الطاقة في إحدى المناطق الاستراتيجية، حيث تمثل منطقة شرق أوروبا أهمية استراتيجية لكل من روسيا والولايات المتحدة، لعدة اعتبارات أمنية واقتصادية قائمة بالأساس على قضايا الطاقة وخاصة شبكة أنابيب الغاز الطبيعي التي تربط روسيا بهذه الدول والتي تمثل امتدادها الجغرافي وامتدادًا لأمنها واستقرارها، وعلى الجانب الأخر تحرص الولايات المتحدة والدول الغربية الأعضاء بحلف شمال الاطلسي على تأكيد تواجدها في تلك المنطقة لمحاصرة روسيا وتقليص نفوذها في القارة الأوروبية، وفي هذا الصدد يتخذ كلا من الجانبين الأمريكي والروسي مختلف الوسائل والإجراءات لتحقيق أهدافها وإحدى هذه الوسائل هو استغلال أداة الطاقة وخاصة امدادات الغاز الطبيعي التي تعد عصب الصناعة في القارة الأوروبية لزيادة النفوذ بالنسبة لروسيا أو لتقليص نفوذ روسيا بأوروبا من جانب الولايات المتحدة.

كما تبرز الدراسة أهمية الجور الجغرافي في التأثير على السياسة الخارجية للدول بعتبارها محدد أسسي لتحركات الدول في سياستها الخارجية وخاصة بالنسبة لروسيا التي لا تمثل دول الاتحاد السوفيتي السابق دول جوار لها فقط، بل أنها كانت جزء لا يتجزأ من امبراطورية كبيرة وامتداد استراتيجي لروسيا نظرًا لما يجمعهم من روابط حضارية وثقافية لا يمكن تجاهلها .

الدراسة لها أهمية علمية تتمثل فيما قد تسهم فيه الدراسة من سد النقص النظري في المجال العلمي فيما يخص التنافس على الجزء الشرقي من القارة الأوروبية باستخدام الطاقة، وتوضح الدراسة كيف أن الغاز الطبيعي والنفط أصبح ينظر إليهما على أنهما أداتان تستند إليهما التفاعلات الدولية، سواء في الصراع على مصادرهما، أو استخدامهما كأداة لإدارة مسرح التنافس الدولي وهو ما يتطرق إليه البحث حول مدى تأثير الطاقة على اكتساب القوة الدولية لمناطق نفوذ جديدة أو الاحتفاظ بها، كما تكمن الأهمية في تحديد مميزات تلك المناطق المتنافس عليها ومدى ارتباطها بأداة التنافس في ظل المستجدات الإقليمية والدولية من اكتشافات لمصادر طاقة جديدة أو تعقد بعض القضايا والأزمات المرتبطة بالمناطق ذات القيمة الاستراتيجية محل الدراسة.

ثانيًا: أهداف الدارسة:

تتمثل أهداف الدارسة في الإجابة عن التساؤلات التي تطرحها المشكلة البحثية من خلال تناول تأثير التنافس الأمريكي الروسي على أمن الطاقة في شرق أوروبا وكيف شكلت قضايا الطاقة أهمية كبرى للجانبين في تحريك التنافس الدولي على النفوذ من الجانب التطبيقي، والذي يهدف إلى مناقشة موضوع يتمحور حول أهمية السيطرة على قضايا أمن الطاقة باعتبارها بوابة بسط النفوذ على منطقة ذات أهمية استراتيجية كبرى بالنسبة للجانبين الأمريكي والروسي.

ومن ثم تهدف الدراسة إلى الأتى:

١ -تحليل تأثير التنافس الأمريكي الروسي على أمن الطاقة بشرق أوروبا، من خلال تتبع الأدوار التي لعبتها الأطراف المتنافسة وأثر ذلك على التفاعلات الإقليمية والدولية، مع مناقشة المصالح المتعارضة للأطراف الفاعلة على المستوى الإقليمي.

٢ -معرفة الكيفية التي تدير بها الدول المالكة لمصادر الطاقة هذا القطاع بحيث تضع نفسها على خريطة النفوذ في العالم، وتربط الطاقة بوضعها العالمي.

٣- بيان حجم التهديدات التي عانتها القارة الأوروبية نتيجة اعتمادها على الطاقة الروسية، وكيف تحاول الخروج من العباءة الروسية، وتحليل أدوار القوى الكبرى لتأمين مصادر الطاقة لها.

ثالثًا: المشكلة البحثية:

أصبح ينظر للطاقة وما يندرج تحتها من مشروعات مداد الغاز الطبيعي والنفط على أنها أساس استراتيجي يمكن استخدامها لتحقيق مكاسب جيوبوليتيكية، كما أنها تعتبر حاليًا أداة للقوة وسلاح غير تقليدي، فضلًا عن أنها أداة دبلوماسية تعمل على تحقيق التأثير السياسي وتعزز التنافس الدولي لفرض النفوذ ولهذا يسعى لدراسة **أثر التنافس**

الأمريكي الروسي على أمن الطاقة في شرق أوروبا في الفترة من ٢٠٠٦ وهو أول تاريخ تستخدم فيها الطاقة كأداة لفرض النفوذ من قبل روسيا عندما قطعت امدادات الغاز الطبيعي عن أوكرانيا، إلى عام ٢٠٢٣ وهو العام التالي على غزو روسيا لأوكرانيا وبروز استخدام الطاقة كأداة من أدوات إدارة الصراع.

وتتمثل المشكلة البحثية في هذه الدراسة في تساؤل رئيسي: **ماهو أثرالتنافس الأمريكي الروسي على أمن الطاقة بشرق أوروبا؟**

وينبثق من هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية يتمثل أهمها في الأتي:

- إلى أي مدى يبلغ حجم اعتماد دول شرق أوروبا على روسيا الاتحادية في قطاع الطاقة؟
- ما هي محددات السياسة الخارجية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية تجاه أمن الطاقة الأوروبي؟
- إلى أي مدى برز دور الطاقة كأداة لإدارة التنافس الأمريكي الروسي في شرق أوروبا؟
- ما هي آليات كلًا من الولايات المتحدة وروسيا في تحقيق أمن الطاقة بشرق أوروبا؟
- ما هو الموقف الأوروبي من التنافس الأمريكي الروسي على أمن الطاقة في شرق أوروبا؟

رابعًا: منهج الدراسة:

ستعتمد الدراسة على منهجين لمساعدة الباحث في التحليل أولًامنهج الوصفي التحليلي وثانيًا منهج المصلحة الوطنية، وأيضًا سيتم توظيف نظريتيتن وهما نظرية الواقعية ونظرية الدور.

ومن أجل التوصل إلى إجابات للتساؤلات البحثية المطروحة للدراسة، فإنه ينبغي تقسيمها إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: الدور الأمريكي بخصوص أمن الطاقة بشرق أوروبا.

المبحث الثاني: الدور الروسي على صعيد سوق الطاقة بشرق أوروبا.

المبحث الثالث: الموقف الأوروبي من التنافس الأمريكي والروسي على أمن الطاقة بشرق أوروبا.

المبحث الرابع: تداعيات التنافس الأمريكي الروسي على أمن الطاقة في شرق أوروبا.

المبحث الأول
الدور الأمريكي بخصوص أمن الطاقة بشرق أوروبا

تنظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى شؤون الطاقة الأوروبية من خلال منظور واقعي، إذ ترى أن روسيا تستخدم الغاز كأداة لفرض قوتها على القارة وذلك على حساب نفوذ الولايات المتحدة بالمنطقة، ويزعم صناع السياسات الأمريكيون أن روسيا تستخدم الغاز كسلاح استراتيجي لتحقيق مكاسب سياسية في أوراسيا منذ فترة الحرب الباردة وحتى اليوم، على عكس أوروبا التي كانت تنظر لتجارة الغاز مع روسيا من منظور النظريات الليبرالية التي تفترض أن الاعتماد الاقتصادي المتبادل يعزز التعاون ويمنع الدول من استخدام القوة. ونتيجة لذلك حاولت الولايات المتحدة على الدوام الاستفادة من نفوذها السياسي والاقتصادي للتأثير على خيارات امدادات الطاقة الاستراتيجية في القارة الأوروبية، من أجل الحد من اعتماد أوروبا على الطاقة الروسية، وخلال السطور القادمة ستتضح المحاولات الأمريكية للتأثير على خيارات الطاقة لدول شرق أوروبا، مع الوقوف على الأسباب وراء إخفاقات ونجاحات دبلوماسية الطاقة الأمريكية في أوروبا.

أولًا: محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمن الطاقة الأوروبي:

تولي الإدارات الأمريكية على اختلافها جمهورية كانت أم ديموقراطية أهمية بالغة لقضايا أمن الطاقة، ويظهر الاهتمام الأمريكي باعتماد سياسة خارجية تهدف لضمان أمن امدادات الطاقة مع تزايد الاعتماد على مصادرها المتنوعة في كل دول العالم، خاصة وأن المنافسة قوية في الإنتاج سواء من الولايات المتحدة أوالمنتجين الأخرين من القوى الاقتصادية الكبرى والصاعدة حديثًا في النظام الدولي التي تنافسها أيضًا في التواجد في مناطق كانت حكرًا عليها.[1] على الرغم من الاستثمارات والتنقيب عن مصادر الطاقة في الأراضي والسواحل الأمريكية وارتفاع إنتاجها خلال الفترة الماضية لتعوض غياب مصادر الطاقة الروسية بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، يظل الحاجة إلى المزيد من الامدادات الخارجية كبير في ظل الاستهلاك المتزايد سواء داخل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها أو حتى في أوروبا، لذلك تتطلب استراتيجية كبرى للطاقة تسعى من خلالها إلى البقاء على الهيمنة النافعة في نصف العالم الغربي والابقاء على ميزان القوى بين الدول الكبرى في أوروبا وآسيا والخليج العربي

[1] عمرو عبدالعاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية، المركز العربي للأبحاث ودراسة الدراسات، بيروت، ٢٠١٤، ص ٥٥.

وغيرها. وذلك من توفير مصادر الطاقة لهذه المناطق في مقابل دعمهم لميزان القوى لصالح الولايات المتحدة الأمريكية بعيدًا عن مصالحهم الخاصة.[١]

١- الهيمنة على مصادر الطاقة في العالم:

وفي إطار ترسيخ الولايات المتحدة لهيمنتها على النظام العالمي تسعى لفرض هيمنتها على مصادر الطاقة عبر شركاتها، وتضع استراتيجيات مختلفة للتعامل مع الأطراف المتنافسة أو المتداخلة في هذا الإطار، بداية بدول الإنتاج كروسيا وإيران، ودول الاستهلاك الكبير كالصين والهند، ودول المرور والتجميع كأوكرانيا وبولندا وسوريا وتركيا، ولكل منها سيناريو للتعامل معه، فالولايات المتحدة تدرك أن الاقتصاد الروسي هو اقتصاد ريعي كونه يعتمد على مصادر الطاقة الأحفورية بشكل كبير كالنفط والغاز الطبيعي، وهو ما ينعكس على تمويل موازنته الاتحادية وعلى تمويل التنمية، والأهم من ذلك قدراتها العسكرية المتمثلة بالإنفاق العسكري وصناعة السلاح، نظرًا لضعف التنوع في الاقتصاد الروسي فيما يخص الصادرات غير النفطية، وبالتالي ضعف الايرادات بالعملات الأجنبية منها، لذلك تسعى الولايات المتحدة إلى الاستحواذ على مشروعات الطاقة كون هذا القطاع هو القطاع الذي يقوم عليه الاقتصاد الروسي ومصدر تمويله الأساسي، ما يكبح فرصة روسيا في استعادة دورها العالمي كقوة من شأنها مزاحمة الدور الأمريكي أو مجابهته، وذلك انطلاقًا من أن الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إليها كعدو لابد من احتوائه[٢].

أ) منطقة بحر قزوين

من المناطق التي سعت الولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز سيطرتها على مواردها من الطاقة هي منطقة بحر قزوين، وذلك من خلال تشجيعها لشركات الطاقة الأمريكية لأن يكون لها مكان في المنطقة، والسيطرة على مصادر طاقتها، ومنافسة الشركات الدولية الأخرى عامة، والإيرانية والروسية الموجودة في المنطقة خاصة، والحاصلة على حقوق التنقيب فيها، في مايو ١٩٩٨ أعلنت إدارة الرئيس الأمريكي كلينتون عن مبادرة بحر قزوين لتقديم الدعم المالي إلى الشركات والكيانات الأمريكية للاستثمار في منطقة بحر قزوين، وهذا يفسر تلك الاتفاقيات النفطية التي وقعتها الشركات النفطية الأمريكية شيفرون وإكسون وموبيل مع شركة النفط الحكومية الأذربيجانية بقيمة ٨ مليار دولار،

---

[١] ستيفن والت، الجدل حول مستقبل القوى الأمريكية، ترجمة: محمد العربي، مكتبة الاسكندرية وحدة الدراسات المستقبلية، الاسكندرية، ٢٠١٢، ص:٢٣-٢١.

[٢] رؤى خليل سعيد، الاستراتيجية الروسية تجاه فضاء التوازن الطاقوي، مركز حورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد٣١-٣٢، ٢٠١٩، العراق، ص٩.

إلى جانب حقوق استثنائية للشركات الأمريكية تضمن إجراء مباحثات بشأن استغلال بعض الحقول في جنوب بحر قزوين، وأحدثت هذه العقود ردات فعل سياسية غاصبة من روسيا، ما جعلها تلغي اتفاقية روسية- أذربيجانية لاستثمار حقل كيابار على بحر قزوين. هذا الأمر هو الذي مكن شركات النفط الأمريكية من أن تأخذ دور القيادة في تطوير مصادر النفط والغاز الطبيعي في بحر قزوين، والحقيقة أن شركة شيفرون كانت رائدة في المنطقة وبعدها الشركات المندمجة حديثًا: شيفرون- تكساكو التي كانت في وضع يتيح لها السيطرة على إنتاج المنطقة لأعوام عدة قادمة.لم تقتصر الولايات المتحدة على تواجد شركاتها في المنطقة للسيطرة على مواردها، بل سعت إلى السيطرة على منابع النفط والغاز الطبيعي في المنطفة وزادت رغبتها في السيطرو على خطوط الأنابيب وطرق تصدير الغاز الطبيعي من المنطفة إلى الأسواق العالمية؛ حيث قامت بتنويع طرق تصدير الغاز الطبيعي، وتبنت سياسة إنشاء خطوط متعددة الأطراف لنقل النفط من منطقة بحر قزوين إلى الأسواق العالمية عبر دول عدة في المنطقة، وجاءت هذه السياسة بهدف الحد من تحكم روسيا وإيران في موارد الطاقة هناك.[١]

ب) منطقة شرق البحر المتوسط

وتأتي منطقة شرق البحر المتوسط على القائمة الأمريكية باعتبارها من المناطق الغنية بمصادر الطاقة خاصة الغاز الطبيعي إذ تحتوي على اثنان من أكبر اكتشافات الغاز الطبيعي في العالم خلال الخمسة عشر عامًا الماضية، وارتباطًا بذلك حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على التواجد كطرف مؤثر في سوق الطاقة العالمي من خلال بسط نفوذها على المنطقة. بدايةً ظهر اهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة وضرورة تواجدها فيها بشكل فعال من خلال إبدائها لرغبتها في الانضمام لمنتدى غاز شرق المتوسط بصفة مراقب وحرصت على التواجد في المنطقة ليس فقط من خلال الشركات الأمريكية العاملة هناك، كما نظمت الغرفة الأمريكية للتجارة مائدة مستديرة لقادة الأعمال بشأن المنتدى خلال زيارة وزير البترول والثروة المعدنية المصري (طارق الملا) إلى الولايات المتحدة وحضره عدد من المسؤوليين الأمريكيين بالإضافة إلى ذلك تأكد الاهتمام الأمريكي في إطلاق أول حوار استراتيجي في مجال الطاقة بين واشنطن والقاهرة في عام ٢٠١٩، لم يقتصر الدور الأمريكي عند هذا الحد بل شارك الكونجرس الأمريكي في المشهد من خلال طرحه لقانون شراكة الأمن والطاقة لشرق المتوسط، الذي صدر في يونيو ٢٠١٩، برعاية الحزبين الجمهوري والديموقراطي، وينص مشروع القانون على إنشاء مركز أمريكي للطاقة لشؤون شرق المتوسط، كما يوفر

[١] عمرو عبدالعاطي، مرجع سابق، ص ١٦٤: ١٦٥.

للولايات المتحدة الدعم الكامل للشراكة الثلاثية مع إسرائيل واليونان وقبرص، وذلك من خلال مبادرات التعاون في مجال الطاقة والدفاع، أي أن التعاون يتم من خلال هذا القانون عبر صيغة مختلفة عن صيغة "منتدى غاز شرق المتوسط" وهي صيغة (٣+١)، بهذا تكون ساحة شرق المتوسط فرصة للولايات المتحدة لكسر الاحتكار الروسي للسوق الأوروبية عبر توفير البدائل من الغاز الصخري الأمريكي وغاز شرق المتوسط، على الرغم من تواضعة مقارنة بروسيا. أضف إلى ذلك إدراك الولايات المتحدة لضرورة الاهتمام بالتواجد بصورة أكبر في المنطقة عن ذي قبل بعد تزايد النفوذ الروسي في المنطقة تحديدًا في سوريا، إذ عملت روسيا على تدشين قاعدة بحرية في منطقة طرطوس السورية، كما تمكنت شركة "سيوزنفتاغاز" من توقيع عقد استثمار الغاز الطبيعي في السواحل السورية لمدة ٢٥ عامًا بدءًا من عام ٢٠١٤، وفي عام ٢٠١٨ أعلن النظام السوري منح روسيا حق التنقيب والاكتشافات عن النفط والغاز الطبيعي في الأراضي السورية كافة ومياهها الإقليمية لتكون بذلك قد ضمنت تواجدها في مسار أي خطة مستقبلية للولايات المتحدة تهدف لإيجاد طرق بديلة لإيصال الغاز لأوروبا[١].

٢- الغاز الصخري الأمريكي منافس جديد في الأسواق العالمية:

زاد إنتاج الولايات المتحدة من الغاز الصخري، حيث سجل أعلى كمية سنوية خلال عام ٢٠١٩، وهو ما يعادل ٩٢٠.٩ مليار متر مكعب، وفي غضون سنوات قليلة فرضت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها كلاعب رئيسي في مشهد الغاز العالمي، متجاوزة روسيا في عام ٢٠١١ لتصبح أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم، وتمثل اليوم ما يقرب من ربع إنتاج الغاز العالمي. وقد فرضت هذه الظروف على صناع القرار في الولايات المتحدة ضرورة هامة وهي تعزيز قيادة الولايات المتحدة للعالم وتعزيز مصالحها في أسواق الدولية، فضلًا عن اجتذاب أكبر عدد من الأسواق كان في مقدمتها السوق الأوروبية، وهذا ليس أمرًا غريبًا خاصة وأنه يمثل الحل لأزمة احتكار روسيا لسوق الطاقة في أوروبا،[٢] كما أن الجانب الأوروبي أشار في استراتيجية المفوضية

[١] مستقبل شرق المتوسط بين التوازن الإقليمي والتنافس الدولي، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، القاهرة، يونيو ٢٠٢٠.

[٢] Stefano Cabras, American LNG and the EU-Russia Relationship: The End of Moscow's Energy Weapon, Department of EU International Relations and Diplomacy Studies, college of Europe, P 21: 22.

الأوروبية عام ٢٠١٦ إلى أن الغاز الطبيعي المسال هو أداة لإنهاء اعتماد بعض الدول الأعضاء على مصدر واحد لإمدادات الغاز.[١]

حتى أن المبعوث الخاص لشؤون الطاقة الدولية في عهد الرئيس أوباما، اقترح حل الأزمة الأوكرانية من خلال امداد كييف بالغاز المسال الأمريكي لتحرير البلاد من تبعيتها لروسيا. وقد استبدلت إدارة الرئيس ترامب مفهوم استقلال الطاقة - الذي كان في قلب سياسة الطاقة الأمريكية منذ نيكسون - بالهيمنة على الطاقة. وبموجب هذا المبدأ الجديد سعت الولايات المتحدة بعد تحررها من نقاط الضعف المتمثلة في الاعتماد على الاستيراد، إلى إطلاق العنان لموارد الطاقة على المسرح العالمي والاستفادة من الصادرات المتزايدة على المستويين السياسي والاقتصادي. وقد تبنت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام ٢٠١٧ صراحة مفهوم الهيمنة على الطاقة وحددت هدف استخدام موارد الطاقة الأمريكية لضمان أن يصبح الحلفاء والشركاء أكثر مرونة ضد أولئك الذين يستخدمون الطاقة للإكراه.[٢] والجدير بالذكر أنه في بيان مشترك صدر في يوليو ٢٠١٨، اتفق رئيس المفوضية يونكر والرئيس ترامب على تعزيز التعاون الاستراتيجي بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في مجال الطاقة، والتزم الاتحاد الأوروبي باستيراد المزيد من الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة لتنويع إمدادات الطاقة وجعلها أكثر أمانًا.[٣]

٣- فرض العقوبات على قطاع الطاقة الروسي:

تعد العقوبات الاقتصادية منهجًا رئيسيًا في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منافسيها الذين يهددون مصالحها وهيمنتها على النظام الدولي، وتعتبر العقوبات الاقتصادية مجموعة من القرارات التي تتخذها الدولة في مواجهة أخرى للتأثير على بنيتها الحكومية والقطاعات الاقتصادية الرئيسية إما بهدف الردع أو التحجيم أو إحداث تغيير شامل في سلوك الدولة المستهدفة، أي في كل الأحوال يكون الهدف إحداث تأثيرات ونتائج سلبية على الاقتصاد المستهدف؛ ومن ثم التأثير على شرعية النظام الذي يظهر في صورة غير القادر على حماية مصالح شعبه، خاصة إذا كانت العقوبات تمس قطاعات إنتاجية هامة ورئيسية كقطاع الطاقة في حالة روسيا. طبقت استراتيجية

---

1 Towards Energy Union: The Commission presents sustainable energy security package, European Commission, 16 February 2016 https://2u.pw/CqA3aJb8 accessed on 16 April 2024.

2 President Donald J. Trump Announces a National Security Strategy to Advance America's Interests, national security & defense, 18 December 2017, https://2u.pw/NsSMUbno accessed on 16 April 2024.

3 EU and U.S. host business to business energy forum to increase LNG trade, European Commission, 30 April 2019, https://2u.pw/ARrN1dYJ accessed on 16 April 2024.

العقوبات الاقتصادية على روسيا لأول مرة في عام ٢٠١٤ بعد ضم روسيا لشبه جزيرة القرم ودعمها الانفصاليين في شرق أوكرانيا والموجة الثانية من العقوبات كانت في عام ٢٠١٧، وحرصت تلك العقوبات أن لا تؤثر على اقتصاديات الدول الأوروبية التي تعتمد على واردات النفط والغاز الروسي، لكن مع اندلاع الحرب الروسية في أوكرانيا فرضت الولايات المتحدة عقوبات هي الأقسى على قطاع الطاقة الروسي، إذ فرضت الولايات المتحدة على ألمانيا وقف التصريح الخاص بخط توريد الغاز الروسي المعروف باسم السيل الشمالي ٢ (Nord Stream 2) والذي تبلغ تكلفة إنشائه نحو ١٠ مليارات دولار، وكان على وشك بدء العمل به وتصدر الغاز من روسيا إلى ألمانيا ودول أوروبية أخرى، وأوضح الرئيس الأمريكي جو بايدن أن العقوبات تستهدف إحداث أكبر ضرر ممكن للاقتصاد الروسي بهدف دفع الرئيس الروسي بوتين لوقف الحرب، ومنعه من تحقيق أي انتصار في أوكرانيا عن طريق تعطيل القطاعات التي يمول من خلالها الحرب، وكذلك رفع تكلفة أي انتصار جزئي قد تحققه موسكو إلى أعلى مستوى ممكن، فضلًا عن أنها محاولة لدفع الاقتصاد الروسي نحو التراجع الهيكلي ووقف أي تقدم في المجالات الرئيسية كالنفط والغاز والصناعات التكنولوجية وخنق الموارد المالية التي يعتمد عليها النظام المالي الروسي[١].

مما سبق يتضح أن جملة الإجراءات العقابية التي صاغتها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها لا تتعلق بوقف العمليات العسكرية الروسية في أوكرانيا فحسب، بل أنها تصب في مصلحة اقتصاد الولايات المتحدة وفرصة جديدة لخلق سوق لتصريف الغاز المسال الذي أشرنا مسبقًا إليه الذي يحاول أن يحل محل الغاز الطبيعي الروسي، وبالفعل أصبحت واشنطن أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال إلى أوروبا حاليًا؛ إذ ذهب أكثر من ٦٠% من صادرات الغاز الطبيعي المسال الأمريكي إلى أوروبا خلال العامين الماضيين.

٤ـ الطاقة النظيفة كوسيلة لتقليل الاعتماد الأوروبي على الطاقة الروسية:

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال سياستها الخارجية في مجال الطاقة إلى تعزيز أمن الطاقة في أوروبا واستدامته وتسريع التحول العالمي نحو الطاقة النظيفة، وبالتالي تقليل اعتماد أوروبا على الطاقة الروسية؛ لهذا دائمًا ما تؤكد واشنطن التزامها المتعلق بأمن الطاقة وتوفيرها للاتحاد الأوروبي وحتى أوكرانيا وهذا ما أشار إليه البيان المشترك الذي نشرته المفوضية الأوروبي عبر موقعها الإلكتروني الرسمي في

[١] د. حسن أبوطالب، سلاح العقوبات الأمريكية.. آفاق وتحديات، آفاق استراتيجية، العدد (٥)، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- مجلس الوزراء، ص ١،٥،٧.

مارس ٢٠٢٢ عقب الغزو الروسي لأوكرانيا، أضف إلى ذلك التنسيق الوطيد بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة تحديدًا والذي تم ترجمته إلى إنشاء مجلس عُرف باسم مجلس الطاقة والذي يعد كمنتدى رئيسي عبر الأطلسي لتنسيق قضايا الطاقة الاستراتيجية على المستويين السياسي والفني، ما يساهم في تعزيز أنظمة الطاقة المتنوعة والمرنة وتعزيز أمن الطاقة وبالتالي تعزيز الاستقرار في القارة الأوروبية وكذلك أسواق الطاقة العالمية، فضلًا عن تسريع التحولات العادلة في مجال الطاقة بما يتوافق مع التزام الأطراف المتبادل لخفض صافي انبعاثات الغازات الدفيئة إلى الصفر في الداخل والعالم بحلول عام ٢٠٢٥[1].

ثانيًا: الآليات الأمريكية للسيطرة على أمن الطاقة في شرق أوروبا:

١) مشروعات خطوط الغاز الطبيعي البديلة:

أ) مشروع خط أنابيب نابوكو (Nabucco pipeline):

بدأت فكرة المشروع بعد تبنى الاتحاد الأوروبي لاستراتيجية تنويع مصادر الطاقة وكسر الاحتكار الروسي لتوريد الطاقة إلى الأسواق الأوروبية. فكرة مشروع نابوكو هي تنويع مصدر الطاقة التي تأتي إلى جنوب وشرق أوروبا بدلًا من الاحتكار الروسي لأسواقها، ويعد هذا المشروع منافسًا لمشروع السيل الجنوبي (South Stream) الذي كانت تعده روسيا لنقل الغاز الروسي إلى جنوب وشرق أوروبا عبر البحر الأسود دون المرر عبر الأراضي الأوكرانية، لكنه لم يكتمل وتحول عن مساره من روسيا إلى بلغاريا ثم أوروبا إلى مسار آخر من روسيا إلى تركيا ثم أوروبا، ليعرف لاحقًا باسم السيل التركي (Turk Stream) بعد اتفاقية عقدت بين الجانبين التركي والروسي عام ٢٠١٦.

أما عن مشروع نابوكو فلم يكتمل هو الأخر بصيغته المبدئية التي كانت تهدف لنقل الغاز الطبيعي والبترول من حقول بحر قزوين وحقول إيران والعراق ومصر ثم تصل إلى تركيا إلى جنوب شرق أوروبا في مسار يشمل بلغاريا ورومانيا والمجر انتهاءً بالنمسا، كما هو موضح بالخريطة.

[1] Joint Statement by the U.S. and EU following the 11th U.S.-EU Energy Council, energy.gov, 15 March 2024, https://2u.pw/yEhbzZkw, accessed on 14 April 2024.

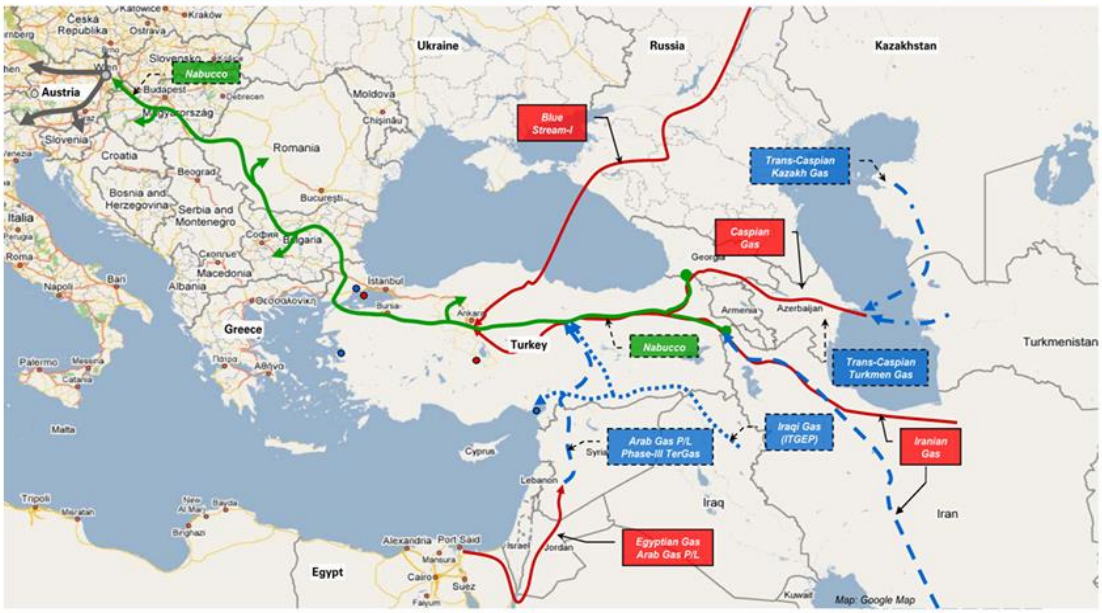

مسار خط أنابيب نابوكو، ومصادره.[١]

على الرغم من أن المشروع لم يكتمل، لكنه كان قد وقع البرتوكول الخاص به عام ٢٠٠٢ بين عدد من الشركات العاملة في قطاع الطاقة، مر مشروع نابوكو بعدد من المحطات الهامة التي أفضت في النهاية إلى توقف المشروع، كان بدايتها تعطله عام ٢٠٠٧ بسبب امتناع تركمنستان عن دخول المشروع مع تولي رئيس جديد للسطلة موالي لروسيا التي تعارض المشروع بشدة، كان الخيار الثاني للمشروع إيران ولكن لوقوعها تحت عقوبات دولية بسبب برنامجها النووي توجهت الأنظار إلى أذربيجان إلا أن ثرواتها من الغاز كانت مباعة بالكامل والمرحلة الثانية من الإنتاج كانت ستصبح متاحة بعد مرور التاريخ المقرر لافتتاح المشروع.[٢]

---

[١] Bülent Aras & Emre İşeri, The Nabucco Natural Gas Pipeline: From Opera to Reality, The Policy Brief SETA Foundation for Political, Economic and Social Research, Brief No: 34, Turkey, P 11, July 2009.

[٢] رنيم علي جمال الدين الغنام، الطاقة كمحرك للصراع الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردو: بحر قزوين وشرق المتوسط كدراستي حالة (١٩٩١-٢٠١٩)، رسالة ماجستير، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الاسكندرية، ٢٠٢١، ص ١١٨

خلال عام ٢٠٠٩، تم تغير المورد الرئيسي لخط نابكو، إذ كان من المفترض أن تكون حقول شمال العراق هي المصدر الرئيسي للخط، وتم بناء على هذا التوقيع على البرتوكول التنفيذ النهائي عام ٢٠٠٩، أي بعد سبعة أعوام من أول اتفاق الذي كان عام ٢٠٠٢، ما جعل بعض الاختلافات تطرأ على المشروع خلال تلك السنوات، أهمها كان العلاقة بين الغرب و مورد الطاقة الرئيسي في حقول شمال العراق بالإضافة إلى روافد أخرى من أذربيجان وإيران، فضلًا عن حجم الاحتياطي وطاقة الإنتاج في حقول مصر بشرقي المتوسط، لهذا تحول المصدر الرئيسي للخط ليصبح حقول قزوين، ولاسيما حقل شاه- دينيز الأذربيجاني[١]. وفي عام ٢٠١٢، والذي كان يفترض أن يبدأ فيه الأعمال التنفيذية للمشروع، حدث تغير جديد في مسار المشروع؛ إذ كان من المفترض أن يبدأ الشروع كخط أنابيب واحد متصل من حقل شاه دينيز في باكو- أذربيجان وحتى النمسا، لكن واجه المشروع معوقات من جديد بعد توقيع شركى غازبروم مع أذربيجان عقد لشراء كل غاز حقل شاه دينيز، وبدا أن أذربيجان كانت أولوياتها هي رفع الربح المادي بغض النظر عن المشتري، وقد دفعت غاز بروم وقتها سعر مرتفقع بمعايير السوق آنذاك ٣٥٠ دولار أمريكي لكل ألف متر مكعب من الغاز.[٢] ودخل على خط المنافسة مع خط نابوكو- غرب، خط آخر وهو خط أنابيب عابر للأدرياتي في جنوب أوروبا لنقل الطاقة عبر اليونان إلى إيطاليا، كما هو موضح

بالخريطة:

[١] معتمر محمد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص١٠٦

[٢] رنيم على جمال الدين الغنام، مرجع سابق، ص١١٩.

مسار خط أنابيب نابوكو-غرب، ومسار خط أنابيب العابر للأدرياتي.[١]

وفي ٢٨ يونيو ٢٠١٣، تمت الشراكة بين خط نابوكو –غرب مع خط أنابيب العابر للأدرياتي (Trans Adriatic Pipeline- TAP) ليكون العابر للأدرياتيك هو الخط الواصل بين خط أنبيب العابر للأناضول- تاناب، إلى جنوب إيطاليا، بدلًا من مسار نابوكو –غرب، وبهذا يكون قد توقف مشروع نابوكو الأصلي تمامًا لصالح مشروع ممر الطاقة الجنوبي المكون من أربعة خطوط أنابيب.[٢]

أهمية المشروع:

على الرغم من أن مشروع نابوكو لم يكتمل، سواء بصورته المبدئية كخط أنابيب مثل من أذربيجان إلى النمسا، أو بصورته كخط نابوكو- غرب، وتم استبداله بخط أنابيب العابر للأدرياتيك، وهذا لا يعطي صورة عن مدى تأثيره لأنه يظل مشروع غير مكتمل، إلا أنه طيلة المدة الزمنية التي دارت فيها المناقشات حول الخط من ٢٠٠٢ وحتى ٢٠١٣، كانت فترة غنية بالأفكار حول المناطق التي سيعتمد عليها الخط في تغذيته سواء من مصر أو سوريا أو تركيا، وكذلك كان فرصة لأوروبا بالكامل ليس فقط شرقها بأن تخرج عن الصندوق تجنبًا لأن تظل رهينة الغاز الروسي، فضلًا عن أن فكرة الخط في حد ذاتها نجح تطبيقها في حالة بحر قزوين، لاسيما ممر الغاز الحنوبي، الذي انطلق من أذربيجان مرورًا بتركيا وحتى إيطاليا، إضافة إلى أن الدليل على أن الفكرة لا تزال تستحق الذكر، أنه مع اكتشافات غاز منطقة شرقي المتوسط أصبح هناك فرصة من جديدة لطرح فكرة مشروعات جادة لنقل الغاز المكتشف من شرقي المتوسط إلى الأسواق الأوروبية.

---

1 Nabucco project fails, placed by Trans Adriatic Pipeline project, Anadolu Agency,27 june 2013, https://2u.pw/CnMpW0FU accessed on 12 April 2024.

٢ Ibid

ب) خط أنبوب البلطيق:[1]

يعتبر هذا الخط مشروعًا ذا أهمية استراتيجية، يستهدف إنشاء ممر جديد لإمدادات الغاز من النرويج إلى الأسواق الدنماركية والبولندية. الشركاء الرئيسين للمشروع هم شركة Gaz-system البولندية وشركة Energinet الدنماركية، في عام ٢٠١٧ تم التوقيع على مذكرة التعاون بين الشركين البولندي والدنماركي، ويسمى مشروع خط البلطيق بأنه مشروع ذا اهتمام مشترك؛ حيث تمنح المفوضية الأوروبية هذا الوضع لمشروعات البنية التحتية التي تهدف إلى تعزيز الطاقة الداخلية الأوروبية، كجزء من تنفيذ أهداف سياسة الطاقة للاتحاد الأوروبي، وقبلت دول الاتحاد الأوروبي اقتراح المفوضية الأوروبية بمنح تمويل يبلغ ٢٦٦.٨ مليون يورو لإنشاء هذا الخط الذي تبلغ سعته ١٠ مليار متر مكعب وتم تشغيله فعليًا خلال عام ٢٠٢٢، بعد الحرب الروسية الأوكرانية ليكون ضمن خطة المنطقة لتنويع مصادر الطاقة لديها.

[1] Oksana Voytyuk, baltic pipe and its impact on energy security in the central and eastern europe, energy policy journal, University of Bialystok, November 2022, P 94: 100.

أهمية المشروع:

وتكمن أهمية هذا المشروع في أنه يعزز من أمن الطاقة في منطقة وسط وشرق أوروبا، إذ سيسمح بتنويع إمدادات الطاقة للدول المجاورة لبولندا كسلوفاكيا وجمهورية التشيك وأوكرانيا، والتي لا تزال جميعها عالقة في الاعتماد على الإمدادت الروسية. ويتكون الخط من خمس مكونات رئيسية، اثنان منها تحت الماء وهما: خط أنابيب يربط بين أنظمة نقل الغاز النرويجية والدنماركية، وخط أنابيب غاز يربط بين أنظمة النقل الدنماركية والبولندية. ويتكون الجزء الموجود فوق الأرض من ثلاثة أجزاء أنظمة النقل الدنماركية والبولندية الموسعة وإنشاء محطات ضغط الغاز في الدنمارك. وكما هو الحال مع نظام خطوط أنابيب الغاز السيل الشمالي (نورد ستريم)، يعني أن جزءًا من مسار أنابيب البلطيق سيمتد على طول قاع بحر البلطيق.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن خط أنابيب البلطيق يعد بديلًا عن خط يامال الروسي الذي أوقفت بولندا مرور الغاز الروسي منه عام ٢٠٢٢، وهذا الخط كان محل نزاع بين بولندا وشركة غاز بروم؛ إذ كان العقد غير مناسبًا لبولندا، حيث كان يعبر الغاز غير سوقي ومبالغًا فيه، وبالتالي كان سعر العبور أقل من الواقع، وفي عام ٢٠١٤، رفعت شركة PGNIG دعوى قضائية لإعادة التفاوض بشأن صيغة التسعير، وكان مثل هذا الإجراء منصوصًا عليه في العقد، لكن المفاوضات باءت بالفشل، مما دفع بولندا إلى إحالة النزاع إلى هيئة التحكيم في ستوكهولم، وفي فبراير ٢٠١٦، رفعت دعوى قضائية ضد شركة غازبروم، وصدر الحكم لصالح بولندا واضطرت شركة غاز بروم برد الفرق الناجم عن الأسعار المبالغ فيها بما يزيد عن ٦ مليارات زولتي بولندي، وأعلنت بولندا أن العقد لن يتم تمديده في عام ٢٠١٨ وكان العام الذي ينتهي فيه عقد خط يامال طويل الأجل، وبررت انسحابها أنها تخطط لتنويع إمدادات الغاز بحلول عام ٢٠٢٢ حتى لا تشتري مزيدًا من الغاز الروسي.

٢) إنشاء شراكة تنمية الغاز الطبيعي في أوروبا الشرقية (EE-NGP):[١]

تم إنشاء شراكة تنمية الغاز الطبيعي في أوروبا الشرقية من قِبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) ورابطة الطاقة الأمريكية (USEA) والوزارات ومشغلي

[١] Regional Development Model Current Status and Next Steps, Eastern Europe Natural Gas Partnership USAID/USEA, 13th Gas Forum, Energy Technology and Governance Program, USAID-USEA, Slovenia, 20 September 2018, https://2u.pw/Kai51r8q accessed on 16 April 2024.

أنظمة نقل الغاز الطبيعي بأوروبا الشرقية في مايو ٢٠١٧، وتم تصميم هذه الشراكة على غرار مشروع أو مجموعة العمل لتخطيط نظام النقل التابعة لمبادرة التعاون في جنوب شرق أوروبا (SECI) والتي تنشط في المنطقة منذ عام ٢٠٠١، حيث تقدم الدعم الفني والتحليلي لمشغلي أنظمة نقل الكهرباء الإقليميين. ومن بين أعضاء البرنامج كلًا من بلغاريا وسلوفاكيا وكرواتيا وصربيا وألبانيا والبوسنة والهرسك ومقدونيا والجبل الأسود وأخيرًا رومانيا بصفة مراقب، وكان ممن أبدوا رغبتهم في الإنضمام دولة أوكرانيا.

ويهدف برنامج (EE-NGP) إلى:

- استكمال أنشطة تطوير النظام وعمليات مجتمع الطاقة المستمرة وتوفير منتدى لمشغلي أنظمة شبكات نقل الغاز في المنطقة لتطوير نماذج تطوير شبكات الغاز الوطنية والإقليمية المشتركة.
- إجراء التحليلات الفنية لتحسين تطوير البنية التحتية لشبكات الغاز، ومناقشة موضوعات الاهتمام المشترك.
- كان الهدف طويل المدى للشراكة هو تمكين إنشاء سوق غاز إقليمية مع إمكانية إمدادات الغاز الأمريكي.
- تعزيز التعاون الإقليمي في تخطيط شبكات الغاز الطبيعي في أوروبا الشرقية.
- تحسين قدرة مشغلي نظام النقل على تطوير نماذج محاكاة التنبؤ لشبكات الغاز الطبيعي الداخلية والربط البيني ومرافق التخزين.
-دعم التنسيق الإقليمي لمنهجيات نقل الغاز الطبيعي والمبادئ التشغيلية.
- إجراء تحليل لتحديد المشاريع الاستثمارية المحتملة لنقل الغاز الطبيعي لتوسيع أسواق الغاز الطبيعي مع ضمان أمن وموثوقية نظام الطاقة الإقليمي.
- تعزيز نتائج التحليلات لجمهور واسع من المسؤولين السياسيين والتنظيميين والصناعة.
- تسريع تطوير البنية التحتية لخطوط أنابيب الغاز الطبيعي في أوروبا الشرقية.

أما عن مهامه فيمكن توضيحها من خلال النقاط التالية:

- تبادل المعلومات حول العوامل السياسية والتنظيمية والسوقية والتجارية والبيئية التي تؤثر على تطوير البنية التحتية لخطوط أنابيب الغاز الطبيعي في أوروبا الشرقية.
- تبادل أفضل الممارسات بشأن تخطيط نقل الغاز الطبيعي.
- التدريب على استخدام وتطبيق برامج نمذجة تخطيط نقل الغاز.
- تطوير نماذج وطنية وإقليمية منسقة لخطوط أنابيب الغاز الطبيعي مع تفاصيل مناسبة لتحليل الشبكات الإقليمية.

- التحليلات الوطنية والإقليمية اللازمة لتسريع تطوير البنية التحتية لخطوط أنابيب الغاز الطبيعي في أوروبا الشرقية.
- تحديد مشاريع البنية التحتية لخطوط أنابيب الغاز الطبيعي ذات الأهمية الإقليمية.
- تنظيم ورش عمل لنشر نتائج تحليلات مجموعة العمل على الجماهير السياسية والتنظيمية والتجارية.
- تزويد كل عضو بنسخة مرخصة من برنامج تخطيط شبكة الغاز الطبيعيSIMONE.
- إجراء تدريبين/ورشة عمل حول كيفية استخدام برنامج التخطيطSIMONE.
- استخدمت كل دولة عضو في EE-NGP برنامج SIMONE لإنشاء نماذج شبكتها الوطنية.

٣) الغاز الصخري الأمريكي كمنافس للغاز الروسي:

لقد أدت ثورة الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة إلى تقويض أرباح المنتجين واستفادة المستهلكين الأوروبيين؛ إذ تزامن مع طفرة الإنتاج الأمريكي للغاز الطبيعي المسال الناتجة من الصخر الزيتي والتي بلغت نحو ٩٧ مليار متر مكعب، فترة انخفاض حاد في الطلب الأوروبي على الغاز، نتيجة الركود الكبير في عام ٢٠٠٩ وأزمة اليورو اللاحقة عام ٢٠١٠، ما أدى إلى انخفاض أسعار الغاز الطبيعي المسال، وتعتبر هذه الفترة نقطة تحول في تاريخ عقود الغاز طويلة الأجل، حيث أن معظم عقود الغاز طويلة الأمد مرتبطة بسعر النفط وهذا طبقًا لنظام التسعير المقرر منذ الستينيات عندما كان النفط والمنتجات المكررة هي المنافسة الطبيعية على الغاز. ونتيجة للتباين بين الأسعار المرتبطة بالنفط وأسعار الغاز الطبيعي الفورية تم فرض ضغوط كبيرة على موردي الغاز التقليديين في أوروبا، لحملهم على تعديل صيغ الأسعار المرتبطة بالنفط أو تخفيف الالتزامات الحجمية المرتبطة بالتزمات الاستلام أو الدفع. وتتطلب عقود الاستلام أو الدفع هذه من العميل أن يدفع مقابل كمية معينة من الغاز الطبيعي، سواء أخذ الغاز أم لا. وكانت شركة شتات أويل -وهي واحدة من كبار موردي الغاز إلى السوق الأوروبية- أول من استجاب، حيث أدخلت الغاز الفوري في معظم عقودها الأوروبية. بعدها شركة غازبروم والتي كانت في البداية أقل مرونة في إعادة التفاوض على العقود وأصرت على الحفاظ على العقود. ولكن في النهاية تم منح معظم عملاء غازبروم الأوروبيين الكبار تخفيضات كبيرة على أسعار الغاز جزئيًا عن طريق ربط

نسبة صغيرة من الكميات المتعاقد عليها بأسعار التوصيل، وآخرعن طريق إدخال خصومات ضمن الصيغ الحالية المرتبطة بمؤشر النفط.[١]

كانت وفرة الغاز العالمية التي أنتجتها الولايات المتحدة سببًا في إضعاف مكانة شركة غاز بروم الروسية في السوق الأوروبية، وانخفضت حصتها في السوق من ٣٠% قبل الأزمة إلى ٢٣% في عام ٢٠١٠، واضطرت الشركة تحت ضغوط عملائها الأوروبيين إلى مراجعة عقود توريد الغاز مع حوالي ٤٠ عميلًا في الفترة من ٢٠٠٩: ٢٠١٥، وهذا أدى إلى انخفاض سعر الغاز الروسي في المتوسط بنسبة ٢٥% مقارنة بمستويات ما قبل الأزمة. لاشك أن عملية تحرير سوق الاتحاد الأوروبي وديناميكيات أسواق الغاز الدولية لعبت دورًا في تغير الدفة في سوق الطاقة داخل أوروبا، ولكن مع ذلك يظل الارتفاع المحلي في الإنتاج الأمريكي بمثابة العامل المحفز لهذا التغيير الذي أصبح واضحًا للغاية بعد الحرب الروسية الأوكرانية الأخيرة عام ٢٠٢٢، إذ أصبح الغاز المسال الأمريكي يحل محل مبيعات الغاز الروسي في أوروبا، واستوردت دول القارة الأوروبية نصف احتياجاتها من الغاز عن طريق الولايات المتحدة الأمريكية حوالي ٤٨% وذلك خلال عام ٢٠٢٣، رغم الارتفاع الكبير في سعره.[٢]

المبحث الثاني

الدور الروسي على صعيد سوق الطاقة بشرق أوروبا

إن الدور الروسي في منطقة شرق أوروبا متوغل بصورة كبيرة وخاصة في قطاع الطاقة، وعند تقييم مشهد تجارة الغاز الطبيعي في المنطقة يصبح من الواضح مدى الاعتماد الكامل أو شبه الكامل على الغاز الروسي، ويسمح هذا الاعتماد بطبيعة الحال لروسيا بالنظر إلى المنطقة باعتبارها منطقة مصالح مميزة، وهذه النظرة تشكل الطريقة التي يستخدم بها الكرملين شركة غازبروم للتعامل مع القوى الإقليمية وفرض سياسات الطاقة والسياسة الخارجية، ويتمثل الهدف النهائي لهذه السياسات على المدى الطويل في استعادة درجة ما من السيطرة على ممر شرق أوروبا، وقد عبر الرئيس السابق ميدفيديف عن هذه الأهداف بوضوح في مبادئ السياسة الخارجية فيما يعرف بعقيدة ميدفيدف: "هناك مناطق تتمتع فيها روسيا بمصالح مميزة. وهذه المناطق هي موطن لدول نشترك معها في علاقات تاريخية خاصة ونرتبط بها كأصدقاء وجيران

---

[١] Jason Bordoff and Trevor Houser, american gas to the rescue? the impact of us lng exports on european security and russian foreign policy, Center on Global Energy Policy, Columbia University, New York, USA, September 2014, P: 16.

[٢] Stefano Cabras, Op. Cit., P 23:24

طيبين. وسنولي اهتمامًا خاصًا لعملنا في هذه المناطق وسنبني علاقات ودية مع هذه الدول، جيراننا المقربين. وهذه هي المبادئ التي سأتبعها في تنفيذ سياستنا الخارجية".[1]

أولًا: محددات السياسة الخارجية الروسية تجاه أمن الطاقة الأوروبي

يعد قطاع الطاقة في روسيا الاتحادية دعامة الأمن القومي وأداة من أدوات تأثيرها في سياستها الخارجية، إذ يمثل قطاع الطاقة أكثر من ٣٠% من تشكيلة الناتج المحلي الإجمالي في روسيا وأول مساهم في الميزانية بأكثر من ٤٠%، ويجذب الجزء الأكبر من موارد النقد الأجنبي، وترجع أهمية هذا القطاع إلى توافر احتياطيات كبيرة منه بكثرة داخل الأراضي الروسية فضلًا عن البنية التحتية الواسعة التي تساعد في استخراجه ونقله وتوزيعه، وتمتلك روسيا أكبر احتياطي عالمي من الغاز الطبيعي بمقدار ١.٦٨٨ ترليون متر مكعب بما يعادل ٢٣.٤% من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي ووصل الإنتاج الروسي من هذا المورد عام 2021 إلى 762 مليار متر مكعب سنويًا تم تصدير ما لا يقل عن 210 مليار متر مكعب منه[2] الجزء الأكبر اتجه إلى أوروبا بينما تم استهلاك الباقي محليًا ويتوقع أن يصل الإنتاج الروسي من الغاز عام ٢٠٣٥ إلى ٨٥٠ مليار متر مكعب، كما يتوقع تصدير حوالي ٣٠٠ مليار متر مكعب خلال نفس العام، وتمتلك روسيا شبكة من خطوط الأنبيب يصل طولها إلى ١٥٠٠٠٠ كليو متر[3]، جميع هذه العناصر تجعلها مؤهلة لتحتل صدارة الدول المصدرة للغاز الطبيعي لمناطق عدة كأوروبا وشمال أفريقيا واتحاد الدول المستقلة وبحر قزوين وشمال شرق آسيا وبالتالي تزداد قبضتها على التحكم في الأسعار بهذه الأسواق وخاصة أوروبا التي تعتمد كثير من دولها وخاصة الشرقية منها على الغاز الروسي اعتماد شبه كامل ويساعدها في ذلك تواجد البينية التحتية من شبكة خطوط الأنابيب بأراضي هذه الدول منذ فترة تواجدها تحت المظلة السوفيتية.

١ـ توظيف الطاقة سياسيًا لاستعادة المكانة لإقليمية:

وصاغت روسيا تعريفًا لأمن الطاقة كركيزة لاستراتيجة الطاقة التي تعمد على تنفيذها، تم طرحه لأول مرة في اجتماع مجموعة الثماني عام ٢٠٠٦ في سان بطرسبورغ وجاء كالتالي: "أمن الطاقة هو تأمين سلسلة عرض الطاقة بدءًا من اكتشاف مصادرها ثم انتاجها إلى نقل منتجاتها"، ومن خلال هذا التعريف يمكن فهم وترجمة أمن الطاقة

[1] Ksenia Solovyova, Is Russian Energy diplomacy a smart power tool of foreign policy in the EU? master's thesis, University of Huddersfield, 2015, P 41.

[2] Energy system of Russia, iea50, https://2u.pw/Lw4sPEcf, accessed on 31 March 2024.

[3] Frank Umbach, Russia places its hopes on fossil fuels, GIS reporters online, 1 June 2021, https://2u.pw/xRPbKpl3 accessed on 31 March 2024.

الروسي في إطار التحركات الروسية في مجال الطاقة مع استلام الرئيس فلاديمير بوتين السلطة عام ٢٠٠٠ ونجدها تتمحور حول المحاور التالية:[١]

- محاولة استعادة ما فقدته روسيا من مصادر النفط والغاز الطبيعي لصالح الشركات الغربية.
- ضمان السيطرة على خطوط نقل الطاقة في المنطقة والحيلولة دون إنشاء خطوط جديدة لا تمر عبر روسيا أو لأن تكون روسيا شريكًا فيها.
- تزيد التوظيف السياسي لمصادر الطاقة في السياسة الخارجية الروسية لتحقيق أهداف استراتيجية وتكتيكية متمثلة في:
- توسيع مجال تأثير سياستها الخارجية لاستعادة الإرث السوفيتي السابق.
- تطوير الاحتكار الاقتصادي عبر الاستثمارات الأجنبية.
- إبعاد التوسع الغربي عن مناطق النفوذ الروسي، والحد من الهيمنة الأمريكية.

ويتضح مما سبق أن أمن الطاقة يهدف إلى تأمين مصادر الطاقة والوصول إليها بمختلف أنواعها والتنويع في منتجيها ومصدريها، كما أنه يتحقق من خلال العرض والطلب والأسعار المناسبة، فضلًا عن أمن الطاقة له أبعاد متداخلة اقتصادية وتكنولوجية وسياسية واستراتيجية واجتماعية وثقافية، وأما بالنسبة لأمن الطاقة الروسي فهو لا يتجزأ عن أمنها القومي ودعامته الأسياسية وأداة مهمة في تأثير سياسيتها الخارجية، على اعتبار أن روسيا مصدر لمصادر الطاقة الطبيعية للدول الأخرى، وهذا التموضع أصبح المحدد الأساسي لوضع روسيا الجيوبوليتيكي، وهو الذي يحقق الاكتفاء الذاتي لها من الطاقة ما دامت الخامات موجودة بشكل طبيعي على أراضيها[٢].

٢- شركات الطاقة الوطنية كفاعل أساسي في تعزيز النفوذ الروسي:

تعد شركات الطاقة الحكومية والخاصة أهم الفواعل المشاركة في صنع سياسة الطاقة الخاصة بروسيا وتحديد أولوياتها، وأبرز هذه الشركات هي شركة غاز بروم الحكومية التي تشرف على كبرى الاستثمارات في قطاع الطاقة بروسيا وخارجها، بل وتقود الاقتصاد الروسي بالكامل، فضلًا عن أنها تتمتع بخصائص احتكارية بفضل موقعها المهيمن في إنتاج الغاز الروسي وشبكتها الفعالة من خطوط أنابيب الغاز المحلية والسيطرة على أنابيب تصدير الغاز؛ فغاز بروم حسب قول الرئيس فلاديمير بوتين:

---

[١] أميرة أحمد حرزلي، استراتيجية أمن الطاقة الروسية بشرق المتوسط في ظل التهديدات الأمنية بعد ٢٠١١، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، برلين، ٢٠١٨.

[٢] ألكسندر دوغين، أسس الجيوبوليتيكيا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، ترجمة: عماد حاتم، طرابلس، دار الكتاب الجديدة المتحدة، ٢٠١٤، ص: ٣٢٢: ٣٢٣.

"البنية التي يرتكز عليها نمونا الاقتصادي، في الراهن أصبح الغاز في روسيا بسعر أقل من سعر التكلفة الذي يؤكد بشكل ملحوظ أن النمو الاقتصادي للقطاعات الأخرى مرهون بهذا القطاع الحيوي"[١]. كما تحظى شركة روسنفت المملوكة للدولة بتراخيص التطوير للحقول الجديدة وتعطي الدولة الأفضلية لهاتين الشركتين لشراء عدد كبير من شركات روسية دولية أخرى في قطاع الطاقة منذ عام ٢٠٠٤ ضمن خطوات إعادة التأميم لجزء من أعمال الطاقة، وترجع هذه الأهمية الكبرى لشركة غاز بروم إلى كونها أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم ولديها أكبر احتياطيات الغاز الطبيعي كما تمتلك الشركة أكبر نظام لنقل الغاز في العالم بطول يصل إلى ١٧١.٢ ألف كيلومتر، وتبلغ حصة غاز بروم من احتياطي الغاز العالمي ١٧%، ومن الاحتياطي الروسي حوالي ٧٢%، تبيع الشركة أكثر من نصف غازها إلى المستهلكين المحليين وتصدر إلى أكثر من ٣٠ دولة[٢]. بالإضافة إلى مساهمة شركات القطاع الخاص بأنشطة الطاقة في كل من المنبع والمصب ومن أهما شركة "لوك أويل" وتلك هذه الشركات كلاعب أساسي في تعزيز النفوذ الروسي من خلال استخدام القوة الناعمة.[٣]

وتركز سياسة أمن الطاقة الروسي في مجملها على عدة أليات عملية واقعية تضمن من خلالها تأثيرها الاستراتيجي محلياً وإقليمياً وعالمياً عن طريق إقامة تعاون وتنسيق دائمين مع كبار منتجي الطاقة في منظمة أوبك وتحديداً دول الخليج. فضلًا عن ذلك تعمل روسيا على تنمية صادراتها من الغاز والنفط ودعم التنافسية الاقتصادية في مجال الطاقة في الخارج خاصة الاتحاد الأوروبي، والسعي الحثيث للوصول لطرق وشبكات الطاقة البديلة والمحتملة كآسيا الوسطى، والبحر المتوسط وبسط نفوذها عليها.[٤]

ثانيًا: الآليات الروسية للسيطرة على أمن الطاقة بشرق أوروبا

إن السياسة الخارجية الروسية في مجال الطاقة تكمن في إحكام القبضة على الغاز المصدر إلى أوروبا وخاصة الدول في محيطها الحيوي من أوروبا الشرقية واحتكار السوق في هذه المنطقة، وكبح جماح الولايات المتحدة وتهميش دورها كمنافس لها في القارة أو كفاعل قوي يدعم تحول المنطقة بعيدًا عن احتكار روسيا لسوقه. ولقد لجأت

---

[١] رؤى خليل سعيد، مرجع سابق، ص٧.

[2] Arsen Gasparyan, ENERGY DIPLOMACY: THE UNITED STATES OF AMERICA AND THE RUSSIAN FEDERATION, master these, Faculty of the University of Miami, Coral Gables, Florida, August 2018, P 175.

[٣] سوزي رشاد، أمن الطاقة ومحاولات روسيا لفرض النفوذ، مجلة كلية السياسية والاقتصاد، جامعة ٦ أكتوبر، القاهرة، يناير ٢٠٢٢، ص 139.

[٤] رؤى خليل سعيد، مرجع سابق،٧.

موسكو إلى عدد كبير من الآليات لتحقيق أهداف سياستها الخارجية في مجال الطاقة خاصة في شرق أوروبا، ومن بينها قطع الامدادات، التهديد يقطع الامدادات، وسياسة التسعير، واستغلال ديون الطاقة الموجودة بالفعل، وخلق ديون جديدة للطاقة، واستغلال البنية التحتية للطاقة التي تربط روسيا بدول شرق أوروبا.

١) خطوط أنابيب الغاز الروسية بشرق أوروبا:

بدأ بناء نظام خطوط أنابيب الغاز الحالي في أوروبا الشرقية في الستينيات وبصرف النظر عن الأغراض التجارية، كان الهدف منها جعل دول الكتلة الشرقية تعتمد على إمدادات الطاقة من الاتحاد السوفيتي تماماً كما تم التأكيد عليه في عقيدة فالين-كفيتسينسكي، وهي استراتيجية ابتكرتها موسكو سعت فيها إلى استبدال النفوذ العسكري بالضغط الاقتصادي والتي لا تزال تمثل جوهر السياسة الروسية تجاه أوروبا الشرقية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي وحتى الآن.

أ) خط أنابيب الإخوة (أورينغوي- بوماري- أوزجورود):

كانت بداية إنشاء البنية التحتية التي تربط روسيا بدول شرق أوروبا وتسمح بوصول إمداداتها من الطاقة إلى أوروبا الغربية في يونيو عام ١٩٦٨، إذ وقعت شركتي سويوزنيفت إكسبورت السوفيتية وشركة أوم أم في النمساوية اتفاقية توريد الغاز الطبيعي من الاتحاد السوفيتي إلى النمسا في خطوة تم وصفها أنها رمزية لبناء البنية الأساسية الحالية للغاز في مختلف أنحاء المنطقة. تلى هذه الخطوة تطورًا مكثفًا لنظام إمداد الغاز إذ شهدت ثمانينيات القرن الماضي إنشاء خط أنابيب الإخوة (يوينغوي-بوماري-أوزجورود) باعتباره خط الطاقة الرئيسي الذي يمر عبر روسيا وأوكرانيا وسلوفاكيا إلى مركز الغاز باومغارتن في النمسا.

ويبلغ طول خط أنابيب الإخوة الذي يطلق عليه أيضًا خط أنابيب غرب سيبريا ٤٤٥١ كيلومترًا وبسعة تبلغ ٣٢ مليار متر مكعب/ سنة، وينطلق مساره من حقل أورينغوي ويعبر الحدود الروسية الأوكرانية وينتهي في أوزجورود وهي مدينة على الحدود الأوكرانية السلوفاكية ومنها إلى مركز الغاز في بومغارتن في النمسا، وتجدر الإشارة هنا أنه في البداية كان مسار خط الأنابيب خاضعًا لظروف سياسية حيث لم يثق الاتحاد السوفييتي في بولندا ولا في ألمانيا الشرقية، ولمنع هاتين الدولتين من السيطرة على صنبور الغاز، تم اتخاذ قرار ببناء فرع أطول من خط الأنابيب عبر تشيكوسلوفاكيا[1].

ويتكون نظام الخط من ستة خطوط أنابيب أكبرها هو المار عبر أوكرانيا إلى سلوفاكيا ومن هناك يتم تقسيم خط الأنابيب ليذهب فرع إلى جهورية التشيك والثاني يذهب إلى

[1] Maciej Zaniewicz, New Gas Pipeline Geopolitics in Central and Eastern Europe, Warsaw Institute, 21 December 2019. https://2u.pw/6D7G4hLL accessed on 15 May 2024.

النمسا وتلعب هذه الدولة دورًا مهمًا في إيصال الغاز الطبيعي الروسي إلى المجر وسلوفينيا وكرواتيا وإيطاليا، كذلك يوجد خط أنابيب الغاز سويوز souyz الذي بدأ تشغيله فعليًا عام ١٩٨٠ وتبلغ طاقته التصميمية ٢٦ مليار متر مكعب ويصل إلى سلوفاكيا والمجر ورومانيا، إضافة إلى خط أنابيب أخر يمر عبر رومانيا لتوصيل الغاز إلى بلغاريا واليونان ومقدونيا الشمالية.[1]

شبكة خطوط أنابيب الإخوة.

ب) يامال- أوروبا:[2]

بدأ بناء الخط في عام ١٩٩٤، ووصل خط أنابيب الغاز يامال - أوروبا إلى طاقته التصميمية البالغة ٣٢.٩ مليار متر مكعب بعد تشغيل آخر محطة ضاغطة وفي عام ٢٠٠٦، ويبلغ عدد محطات الضغط على خط أنابيب الغاز ١٤ محطة، ويبلغ قطر الأنبوب ١٤٢٠ ملم، ويبلغ الطول الإجمالي أكثر من ٢٠٠٠ كيلومتر. وينقسم الخط إلى أربعة أقسام، القسم الروسي: ويمتد الخط الرئيسي من مركز نقل الغاز تورجوك في منطقة تفير حيث يستقبل الغاز من خط أنابيب الغاز تورجوك في مناطق تيومين الشمالية ويبلغ طول القسم الروسي ٤٠٢ كيلومترًا وله ثلاثة محطات ضغط هم: رزيفسكايا، وخولم جيركوفسكايا، وسمولينسكايا، أما القسم الثاني يمر عبر بيلاروسيا:

[1] Claudiu-Nicolae Sonda, THE PIPELINE MAZE OF THE WIDER BLACK SEA REGION, Research Institute for European and American Studies, 4 April 2015, P 5:6.

[2] Gasprom Official Website: https://2u.pw/bYFBo7Dw accessed in 20 May 2024.

بطول ٥٧٥ كيلومترًا مع محطات ضاغطة عاملة وهي: نيسفيجسكايا، وكروبسكايا، وسلونيمسكايا، ومينسكايا، وأورشانسكايا، وشركة غازبروم الروسية هي المالك الوحيد لقسم خط أنابيب الغاز في بيلاروسيا، أما القسم البولندي: يتكون من جزء خطي بطول ٦٨٣ كيلومتر و٥ محطات ضاغطة وهي: تشيشانوف، وزاموتولي، وزامبرو، وفلوكلافيك، وكوندراتكي، وهذا القسم من خط أنابيب الغاز مملوك لشركة EuroPol Gaz البولندية. وأخيرًا القسم الألماني: والذي يمثل أقصى نقطة غربية لخط الغاز هي محطة ضاغط "مالناو" بالقرب من فرانكفورت على مقربة من الحدود الألمانية البولندية حيث يرتبط خط أنابيب الغاز بنظام نقل الغاز ياغال-نورد، والذي يرتبط بدوره بشبكة نقل الغاز STEGAL – MIDAL – Rehden UGS gas ويمتلك الجزء الألماني من خط أنابيب الغاز شركة WINGAS الألمانية.

خط يامال- أوروبا.

ولم تقتصر روسيا على تواجدها في المنطقة بشبكات خطوط الغاز لكنها أطلقت العنان للغاز الطبيعي بأسعار مخفضة لعملائها الأوروبين؛ لضمان ارتباط تلك الدول بإمدادتها، وتشتري دول مثل النمسا والمجر وألمانيا، والتي تدعم جميعها سياسة الطاقة الروسية –قبل الحرب في أوكرانيا- بسعر أرخص ، كذلك تقدم شركة غاز بروم الروسية حوافز لبعض دول شرق ووسط أوروبا من خلال تخفيض أسعار الغاز بما لا يقل عن ١٠% والتي بدأ تطبيقها بالفعل بداية من يونيو ٢٠٢٤، وظهر اهتمام المشريين

بها كالنمسا وسلوفاكيا والمجر، ولا ترتبط هذه الأسعار بدرجة الاعتماد على إمدادات الغاز.[١]

٢) تسليح امدادت الغاز الطبيعي:

كما تمت الإشارة إليه في سابقًا فاستراتيجية الطاقة الروسية مدفوعة بدوافع السياسة الخارجية، وبالفعل استخدمت روسيا الطاقة كأداة لإدارة علاقتها مع دول الجوار، وعلى الرغم من تنوع أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الروسية في مجال الطاقة تجاه دول الجوار تحديدًا شرق أوروبا، إلا أن قطع الامدادات كانت هي الأداة الأكثر استخدامًا من قبل روسيا وذلك بهدف استعادة تأثيرها في تلك المنطقة، وتشير بعض الدراسات إلى أنه منذ عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٦ بلغ عدد المرات التي تم استخدام سلاح الطاقة في السياسة الخارجية الروسية ٥٥ حالة، من بينها ٣٨ حالة قطع إمدادات، و١١ حالة رفع أسعار، وحالتين تهديد بقطع الامدادات دون اتخاذ تحرك فعلي، فضلًا عن إقدام روسيا على القيام بأعمال تخريبية ضد قطاع الطاقة لبعض دول الجوار، فلقد عمدت روسيا إلى تقليل تدفق النفط إلى بيلاروسيا من أجل دفع القيادة السياسية في بيلاروسيا للموافقة على شروط توصيل النفط الروسي لبيلاروسيا في إطار الاتفاق الإطاري للاتحاد الجمركي بين بيلاروسيا وكازخستان وروسيا، كذلك تم تهديد جمهورية التشيك بقطع الامدادات كنتيجة لانضمامها لحلف شمال الاطلنطي[٢].

ويعد قطع روسيا لامدادات الغاز الطبيعي عن أوكرانيا عام ٢٠٠٦ هو الأبرز، وذلك على خلفية الأزمة التي نشبت بين موسكو وكييف على إثر عدم موافقة كييف على رفع السعر الذي تدفعه مقابل امدادات الغاز، ما اضطر شركة غازبروم الروسية إلى إصدار إنذار نهائي مفاده أن الصادرات إلى أوكرانيا سوف تتوقف، نتج عن هذه الأزمة تبادل الطرفان الاتهامات بالعمل من أجل تحقيق مكاسب سياسية، وانتهت بقطع روسيا لامدادت الغاز الطبيعي قرابة ٣ أيام، لتتم استعادة الامدادات مرة أخرى بعد التوصل إلى اتفاق مبدئي بين الطرفين، لكن ما لبثت أن عادت الأزمة مرة أخرى نتيجة فشل البلدين في التوصل إلى اتفاق على الأسعار ورسوم العبور لعام ٢٠٠٩ لذلك رفضت شركة غازبروم ابرام عقد توريد لعام ٢٠٠٩ ما لم تدفع شركة نافتوغاز الأوكرانية ديونها المتراكمة والتي تبلغ ٦٠٠ مليون دولار، ولذلك عمدت روسيا إلى قطع

[1] Csaba Weiner, Peter Kotek, Brobala Takacsnes Toth, two decades of changing dependency on Russian gas in Central and Eastern Europe: strategies versus achievements, Journal of Contemporary European Studies,24 july 2024, https://2u.pw/2z055y93 accessed in 1 Aug 2024.

[٢] توفيق بوستي، توجهات السياسة الخارجية الروسية نحو دول أوروبا الشرقية: دراسة حالة أوكرانيا، رسالة دكتوراة، كلية العلوم السياسة والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، ٢٠١٦-٢٠١٧، ص ١٧٦:١٧٢.

الامدادات مرة أخرى عن أوكرانيا لمدة ١٣ يومًا، ما أدى إلى قطع الامدادات تمامًا عن دول جنوب وشرق أوروبا التي تعتمد معظمها على الغاز الروسي، حتى تم حل النزاع واستئناف تدفق الامدادات[١]. من جديد عادت روسيا لاستخدام سلاح قطع امدادات الغاز الطبيعي خلال عام ٢٠١٤، وذلك بعد فشل المحادثات التي جرت بوساطة أوروبية لحل الأزمة بين البلدين والتي كان سببها أيضًا تخلف أوكرانيا عن سداد مبلغ قيمته ١.٩٥ مليار دولار ثمن امدادت الغاز التي حصلت عليها مقدمًا، والجدير بالذكر هنا أن أزمة الغاز عام ٢٠١٤ تصاعدت بين البلدين بعد عزل الرئيس الأوكراني فيكتور يانوكوفيتش الموالي لروسيا وسط مظاهرات شعبية خرجت ضده.[٢]

وفي عام ٢٠٢٢، قررت روسيا ولأول مرة في تاريخها تسليح الغاز داخل أوروبا التي كانت تحصل على ثلث احتياجاتها من الغاز عن طريق روسيا، إذ عملت على خفض امدادات الغاز إلى العملاء في الاتحاد الأوروبي بشكل جذري وكامل، مستدفة بذلك تفاقم أزمة الطاقة في أوروبا ودفع الدول الأوروبية إلى تقليص الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي الذي كانت تقدمه لأوكرانيا،[٣] بعد شن روسيا لحملة عسكرية على أوكرانيا؛ نتيجة التقارب الأوكراني مع حلف الناتو.

بغض النظر عن نتائج استخدام روسيا لسلاح الغاز في الحرب الروسية الأوكرانية والذي سنأتي عليه عند عرض نتائج الدراسة، إلا أن الاستراتيجية الروسية في خفض امدادات الغاز الطبيعي لأوروبا أثارت مخاوف داخل القارة بأكملها ما جعل دول شرق أوروبا في موقف حرج خاصة الدول التي تعتمد بشكل شبه كلي على الغاز الطبيعي الروسي وعلى الجانب الأخر كانت الدول الغربية على عاتقها مسؤولية تعويض النقص في الامدادات بصورة عاجلة ومستدامة مما لا يزعزع ثقة دول شرق القارة بها، ولهذا عمدت الدول الغربية إلى تبني استراتيجية جديدة لتأمين الطاقة لديها.

٣) التواجد في مناطق الإنتاج المحتملة كبديل للغاز الروسي:

أ) منطقة بحر قزوين

---

[١] Tom Parfitt, Russia turns off supplies to Ukraine in payment row, and EU feels the chill, The guardian, 2 Jan 2006. https://2u.pw/2U6bFa0i accessed in 25 May 2024.

[٢] روسيا توقف امدادات الغاز عن أوكرانيا، BBC عربي، ١٦ يونيو ٢٠١٤، https://2u.pw/P2PA8rXP، تاريخ الاطلاع ٢٥ مايو ٢٠٢٤.

[٣] Szymon Kardaś, Own goal: How Russia's gas war has backfired, European Council On Foreign Relations, 27 July 2023, https://2u.pw/mSYV0XKJ accessed in 25 May 2024.

يعتبر حوض بحر قزوين من المناطق الغنية بمصادر الطاقة على رأسها الغاز الطبيعي إذ يحتوي على نحو ٨.٧ ترليون متر مكعب أي ما يعادل ٤.٢٤% من الاحتياطي العالمي عام ٢٠١٩، ويقع بحر قزوين في منطقة استراتيجية لقربه من القارة الأوروبية ما يجعله بديل مناسب لروسيا كمورد للطاقة ويضفي أهمية حيوية على المنطقة ما ساعد على دخولها في دائرة الاستقطاب الدولي[١]، إن الطبيعة الجغرافية لبحر قزوين باعتباره أكبر مسطح مائي مغلق في العالم، شكلت عقبة أمام منتجي الغاز بحوض بحر قزوين لأن موقعهم غير الساحلي يعني أنهم لا يستطيعون تطوير الغاز الطبيعي للشحن كوسيلة للتغلب على اعتمادها على خطوط الأنابيب، لهذا استغلت روسيا الوضع؛ نظرًا لتواجدها في المنطقة كحارس البوابة لأسواق التصدير للحد الذي بلغ أنها سيطرت على نقل حوالي ٨٠% من صادرات الغاز لبعض من دول المنطقة كتركمنستان ونسبة مماثلة من صادرات النفط الكازاخستانية، فضلًا عن أنها تشتري الغاز بخصم كبير وتبيعه للخارج بأسعار أعلى لتحقيق ربح أكبر.[٢]

وتوسع روسيا نفوذها بشكل أكبر من خلال قدراتها على التنافس مع أنظمة خطوط الأنابيب الجديدة من منطقة بحر قزوين في محاولاتها منع منتجي المنطقة من التصدير بشكل مستقل عن روسيا، ولم يقتصر الأمر على ربط خطوط الأنابيب بين دول بحر قزوين وروسيا بل توغلت شركات الطاقة الروسية داخل قطاع الطاقة بدول المنطقة من خلال شرائها لأسهم عدد من مشروعات القطاع في المنطقة، فعلى سبيل المثال قامت شركة Lukoil الروسية بتوسيع استراتيجيتها في أذربيجان وحصلت على أسهم في عدد من مشروعات تطوير قاع البحر، وشاركت شركة روسنفت الروسية بعمل دراسات الجدوى بشأن مشاريع سيتم تنفيذها في منطقة بحر قزوين داخل أذربيجان، أما بالنسبة لدولة تركمنستان فقد وقعت الدولتين اتفاقية قانون التعاون في صناعة الغاز بين روسيا وتركمنستان حتى عام ٢٠٢٨، والتي تم التوقيع عليها عام ٢٠٠٣، فضلًا عن أن شركة غازبروم وقعت اتفاقية مع شركة تركمنغاز لزيادة أحجام الغاز المستورد من ٥ مليارات متر مكعب في عام ٢٠٠٤ إلى نحو ٧٠:٨٠ مليار متر مكعب في عام ٢٠٢٨. وفي عام ٢٠٠٧ وُقعت اتفاقية جديدة بين كل من روسيا وكازاخستان وتركمنستان لبناء خط أنابيب غاز جديد على الساحل الشمالي لبحر قزوين ما يوفر امداد يقدر بنحو ٣٠ مليار متر مكعب لروسيا سنويا من غاز المنطقة، وكان هدف الكرملين الأول من وراء هذا المشروع ضمان تدفق الجزء الأكبر من غاز آسيا الوسطى شمالًا إلى الشبكة

[١] رنيم علي جمال الدين الغنام، مرجع سبق ذكره، ص ص ٦٦ - ٦٨.

[٢] Arsen Gasparyan, Op. Cit., P 199.

الروسية القريبة لهذه الدول فالأولوية الروسية في منطقة حوض بحر قزوين هي السيطرة على طرق عبور مصادر الطاقة؛ ليصبح بذلك هذا المشروع أولوية أعلى عن مشروع نابوكو الذي كان من المقرر أن ينطلق من تلك المنطقة كما تمت الإشارة إليه سابقًا.[١]

ويرجع الإصرار الروسي على احتكار تصدير غاز دول بحر قزوين عبر الخطوط الروسية إلى رغبة روسيا في الحفاظ على موقعها كأكبر مورد للطاقة لدول الاتحاد الأوروبي، وبالتالي دول شرق أوروبا، وتلعب سيطرة روسيا على موارد بحر قزوين دورًا في زيادة اعتماد أوروبا عليها، فضلًا عن تخوف موسكو من أن تصبح دول بحر قزوين منافسًا قويًا في السوق العالمية، أضف إلى ذلك المكاسب الاقتصادية التي تجنيها روسيا من شراء غاز المنطقة بأسعار رخيصة لتبيعه من جديد لأوروبا بأعلى الأسعار.[٢]

ب) منطقة الشرق الأوسط

تعد منطقة الشرق الأوسط من بين أكبر مناطق العالم الغنية بمصادر الطاقة، فوفقًا للتقديرات الحالية توجد ٨١.٥% من احتياطيات النفط الخام المؤكد في العالم بالدول الأعضاء بمنظمة أوبك، فضلًا عن كميات الغاز الضخمة المكتشفة على سواحل دول منطقة شرق البحر المتوسط، مثل حقل تمار المكتشف عام ٢٠٠٩ الذي يبعد حوالي ٩٠ كيلومترًا من الساحل الإسرائيلي وقدرت الاحتياطيات بهذا الحقل بنحو ٢٧٤ مليار متر مكعب، كذلك حقل ليفايثان الواقع على بعد ١٣٠ كيلومترًا قبالة ساحل حيفا وقدرت احتياطياته بنحو ٦٢٠ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، وقد قدرت إجمالي الاحتياطيات الممكنة في منطقة حوض الشام حينها بحوالي ٣٤٥٠ مليار متر مكعب من الغاز، أضف إلى ذلك حقل أفروديت الواقع على بعد ١٦٠ كيلومترًا من السواحل القبرصية باحتياطيات تصل إلى ١٢٧ كيلومتر مكعب، ولم تقتصر اكتشافات الغاز عند هذا الحد، فقد أعلنت شركة ديليك الإسرائيلية عن اكتشاف حقل تانين عام ٢٠١٢ باحتياطي يقدر بـ٣٠ كيلومتر مكعب، أما عن حقول الغاز المصرية فقد تم اكتشاف حقل ظهر عام ٢٠١٥ الواقع في المنطقة الاقتصادية الخالصة المصرية على بعد ١٨٥ كيلومترًا من السواحل المصرية باحتياطي يقدر بنحو ٨٥٠ كيلومتر مكعب من الغاز، ما يجعله الحقل الأضخم في المنطقة وأهم اكتشافاتها، وكذلك حقل أتول والتي تقدر احتياطياته بحوال ٤٢ كيلومتر مكعب. وحقل نور الذي تم اكتشافه عام ٢٠١٩ في المياه الاقتصادية الخالصة المصرية على بعد حوالي ٥٠ كيلومتر من شبه جزيرة سيناء،

[1] Arsen Gasparyan Op. Cit., P ١٩٨: ٢٠٢

[2] رنيم على جمال الدين الغنام، مرجع سابق، ص٩٢.

وفي نفس العام تم اكتشاف حقل جلاوكس في المياه الاقتصادية القبرصية وقدرت احتياطاته بنحو ١٣٣ كيلومتر مكعب من الغاز.[١]

إن اكتشافات الطاقة بمنطقة الشرق الأوسط جعلتها منافسًا رئيسيًا محتملًا لروسيا في أسواق الطاقة، خاصة وأن كلاهما يشتركان في القرب الجغرافي من القارة الأوروبية، لهذا كان التواجد الروسي بالمنطقة ضرورة حتمية لارتباط المنطقة بالأمن القومي الروسي وأبعاده الاقتصادية، ولضمان صدارة روسيا في تصدير الغاز لأوروبا وبالتالي ضمان نفوذها الطاقي عليها، وعليه تحركت روسيا من خلال شركات الطاقة الخاصة بها للاستثمار في مشروعات الغاز الطبيعي في الشرق الأوسط من خلال عدة مجالات كالإنتاج والتجارة والنقل.[٢]

استهدفت الشركات الروسية التواجد في كل مراحل مشروعات الغاز الطبيعي في المنطقة، بداية من التنقيب والبحث عن حقول الغاز في العديد من الدول كسوريا ولبنان ومصر، فعلى سبيل المثال زادت روسيا من حجم استثمارتها في حقول الغاز المصرية في ظل ترجيحات بتزايد ثروات شرق المتوسط من الغاز الطبيعي التي قد تغير من خريطة امدادات الطاقة على المستوى الإقليمي والعالمي، كذلك استحوذت شركة روسنفت الروسية عام ٢٠١٨ على ٣٠% من امتياز حقل شروق مصر بعدما أقدمت شركة إيني الإيطالية على بيع حصة ٣٠% من امتياز حقل شروق البحري المصري إلى شركة روسنفت الروسية مقابل ١.١٢٥ مليار دولار لتنخفض حصتها في حقل ظهر إلى ٦٠%[٣]، بالإضافة إلى إقامة مشروعات للتنقيب عن الغاز والتعاون في مجال الطاقة مع لبنان؛ إذ تقوم روسيا بالتنقيب قبالة السواحل اللبنانية عبر شركة الغاز نوفاتيك لاستخراج الغاز، كذلك تقوم روسيا بعمليات التنقيب عن الغاز الطبيعي على الحدود التركية السورية، هذا بالإضافة إلى تواجدها في ميناء طرطوس البحري الذي أشرنا إليه سابقًا، والذي يعتبر تكريس للصراع على الموارد المكتشفة في المنطقة، كذلك وقعت شركة غاز بروم اتفاقًا مع إيران لتطوير حقول الغاز الطبيعي عند الحدود مع العراق. لم يقتصر التواجد الروسي في المنطقة على التنقيب والبحث فقط، بل أصبحت روسيا أحد الخيارات أمام مستوردي الطاقة في المنطقة للحصول على الغاز الطبيعي؛ حيث وقعت شركة روسنفت الروسية اتفاقًا لتوريد ١٠ شحنات من الغاز

---

[١] المرجع السابق، ص ١٤٣:١٤١.

[٢] سوزي رشاد، مرجع سابق، ١٤٢.

[٣] إيني تبيع ٣٠% من حقل ظهر المصري للغاز إلى روسنفت، العربية، ٢٠ مايو ٢٠٢٠، https://2u.pw/R32rlpKs، تاريخ الاطلاع ٢٧ مايو ٢٠٢٤.

الطبيعي المسال عام ٢٠١٧ للشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية (إيجاس)، كما وقعت شركة غازبروم في عام ٢٠١٣ اتفاقًا لشراء الغاز المسال من حقلي (تما وداليت) الإسرائيليين لمدة ٢٠ عامًا.[١]

أما في مجال النقل فقد عملت روسيا على تعزيز شراكتها مع دول المنطقة لنقل الغاز الروسي إلى الأسواق الأوروبية ومن أهم تلك المشروعات هو خط السيل التركي الذي جاء بديلاً عن خط السيط الجنوبي والذي ينقل الغاز الروسي عبر الأراضي التركية إلى أوروبا بطاقة ٣١.٥ مليار متر مكعب، تصل منها نحو ١٥.٢٥ مليار متر مكعب إلى دول جنوب وشرق أوروبا[٢]، كما وقعت شركة ستروي ترانس غاز اتفاقًا مع الحكومة العراقية لإعادة بناء خط أنابيب النفط كركوك-بنياس والذي يربط بين حقول "لوك أويل" بالغرب من البصرة وحقول غازبروم في كركوك بميناء بنياس السوري، مما سيعود على روسيا بأرباح ثافية؛ نظرًا لامتلاكها جزءًا من الأنبوب وبذلك تكون قد تحكمت بجزء من صادرات الشرق الأوسط نحو القارة الأوروبية، بعدما استولت أيضًا على الأنبوب الذي يصدر إنتاج إقليم كردستان العراق عبر ميناء جيهان التركي، إذ تمتلك شركة روسنفت الروسية نسبة ٦٠% من الأنبوب.[٣]

المبحث الثالث

الموقف الأوروبي من التنافس الأمريكي والروسي على أمن الطاقة بشرق أوروبا

إن تطوير الإجراءات والسياسات الخارجية للاتحاد الأوروبي في مجال تعزيز أمن الطاقة لدول القارة كان مدفوعًا بشكل أساسي بحقيقة مفادها أن المشروع الأوروبي نفسه يدين بوجوده لبناء أشكال التعاون في قطاع الطاقة، والحرص على أمن امدادات الطاقة سواء من الدول المصدرة أو دول العبور والتي في هذه الحالة هنا دول شرق أوروبا، وكانت أكبر خطوة توحيدية اتخذتها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بقطاع الطاقة بعد أزمة سياسية حادة عنوانها التحكم الروسي في امدادات الطاقة لدول القارة، إذ كانت الصراعات الروسية الأوكرانية في الفترة من ٢٠٠٦- ٢٠٠٩ والتي كانت بمثابة مقدمة للحرب التي تلت ذلك، في صدمة جراء انخفاض نسبة ٣٠% من امدادات الاقتصاد الأوروبي من الغاز الطبيعي، ما أوضح أوجه القصور لدى الاتحاد

---

[١] روسنفت الروسية توقع اتفاقا لتوريد ١٠ شحنات غاز مسال لمصر في ٢٠١٧، cnbc عربية، ٢ مارس ٢٠١٧، https://2u.pw/R8vY5fwY تاريخ الاطلاع ٢٧ مايو ٢٠٢٤.

[٢] " السيل التركي" حقائق وأرقام عن شريان تدفق الغاز الروسي نحو أوروبا، الجزيرة، ٧ يناير ٢٠٢٠، https://2u.pw/AzXCIdr9 تاريخ الاطلاع ٢٧ مايو ٢٠٢٤.

[٣] مساعٍ روسية لإحياء مشروع خط النفط كركوك - بانياس على الساحل السوري، التلفزيون السوري، ٢١ أبريل ٢٠٢٢، https://2u.pw/ik8X8T2E تاريخ الاطلاع ٢٧ مايو ٢٠٢٤.

في معالجة قضايا أمن الطاقة، بل أنه أيضًا أظهر ضعف الاتحاد سياسيًا أمام القوى خارج القارة، لهذا شرعت المفوضية الأوروبية في اتخاذ بعض المباردرات الهامة لتطوير الطاقة داخل الاتحاد ووضع ركائز أساسية لسياساتها لتعزيز الاستدامة البيئية والقدرة التنافسية لسوق الطاقة في الاتحاد الأوروبي وأمن امدادات الطاقة.[١]

أولًا: أمن الطاقة الأوروبي قبل عام ٢٠٢٢:

زاد استهلاك أوروبا من الغاز الطبيعي بشكل مطرد حتى منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ولكن مع دخول العالم في الأزمة الاقتصادية العالمية عام ٢٠٠٨ انخفض الطلب المحلي في أوروبا بشكل كبير، وبالتوازي انخفض معه الإنتاج المحلي إلى ما يقرب النصف في أول العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وكان التأثير المشترك لهذه الديناميكيات هو زيادة اعتماد أوروبا على امدادات الغاز الخارجية، والتي وصلت إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق عن ٨٩.٥% في عام ٢٠١٩، وبنسبة ١٠٠% لدى بعض من دول شرق القارة.

١) العلاقات الأوروبية الروسية في مجال الطاقة:

وكثيراً ما أثر السياق الجغرافي والاقتصادي على العلاقة الثنائية بين أوروبا وروسيا. خلال الفترة التي أعقبت الحرب الباردة مباشرة، تأثرت علاقات أوروبا مع موسكو بالنموذج الليبرالي الموجه نحو السوق والذي سيطر على الأسواق العالمية وشجع التحرر على نطاق واسع وإلغاء القيود التنظيمية والخصخصة. وفي هذا السياق، وبتشجيع من الموقف التعاوني للقادة الروس، واقتناع صناع السياسات الروسيين وقتها بأن موسكو -التي تحتاج إلى دعم اقتصادي وسياسي خارجي- يمكن دمجها في شبكات القواعد والمعايير الرسمية وغير الرسمية للاتحاد الأوروبي.[٢] وكانت الطاقة في مقدمة التعاون الاقتصادي بين الطرفين، ويمثل إطلاق حوار الطاقة بين الاتحاد الأوروبي وروسيا في عام ٢٠٠٠ قمة الفهم الليبرالي الأوروبي للاعتماد المتبادل في مجال الطاقة. ومثلما حدث مع الجماعة الأوروبية للفحم والصلب في خمسينيات القرن العشرين، لم يكن المقصود من الحوار تأمين امدادات الطاقة فحسب، بل كان أيضاً بمثابة نقطة انطلاق للتكامل السياسي مع روسيا. واعترف رئيس المفوضية آنذاك برودي بأن "الالتزامات التي تم تحقيقها من خلال هذا الحوار سيجعل قطاع الطاقة بمثابة نموذج للقطاعات الأخرى." كان من المفترض أن تكون الطاقة نقطة انطلاق

[1] Sofia Pesini, European Energy Security and The Role of LNG, master's thesis, Department of International & European Studies MSC in Energy: strategy, law and economics, University of Piraeus, Piraeus 2023, P 12.

[2] Dannreuther, Roland, "EU-Russia Energy Relations in Context", Geopolitics, 21:4, 2016, pp. 913 921.

نحو شراكة أوسع بين النصفين الشرقي والغربي للقارة الأوروبية، لكن مع دخول العالم الألفية الجديدة، أصبح من الواضح تدريجيًا أن العالم الغربي قد بالغ في تقدير قدرته على توسيع حدود النظام الليبرالي، وشهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين صعود تأميم الموارد والنهج الجيوسياسي لأمن الطاقة من خلال شركات النفط والغاز الوطنية المملوكة للدولة. وروسيا ومن جانبها أصبحت بعيدة بشكل متزايد عن عملية التكامل الأوروبي الأطلسي ورفضت تبني المعايير السياسية والاقتصادية الليبرالية في مقابل التعاون الاقتصادي مع بروكسل. وبالتوازي مع هذه الأحداث كان توسع الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٤ ليضم أعضاء جدد متشككين للغاية في أي تعامل مع روسيا سببًا في المزيد من التوترات في علاقة الغاز بين الاتحاد الأوروبي وروسيا.[١]

تحولت سياسة الطاقة بسرعة من فرصة للتعاون إلى مصدر إضافي للتوترات بين روسيا والاتحاد الأوروبي، وذلك على خلفية الغزو الروسي لشبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤، وما أعقب ذلك من رسالة الرئيس بوتين إلى ١٨ رئيس دولة أوروبية يهدد فيها بوقف امدادات الغاز إلى أوكرانيا، القشة التي قصمت ظهر البعير؛ إذ اجتمع زعماء دول مجموعة السبع بالإضافة إلى المفوضية الأوروبية في بروكسل في ٥ يونيو ٢٠١٤ وأعلنوا أن استخدام امدادات الطاقة كوسيلة للإكراه السياسي أو كتهديد للأمن أمر غير مقبول. وأوضحوا أن الأزمة في أوكرانيا يجب أن تضع قضية أمن الطاقة في قلب الأجندة الجماعية لهم وهذا يتطلب تغييرًا جذريًا نحو تنويع إمدادات الطاقة.[٢] دفعت الصدمة قضية أمن الطاقة إلى قمة الأجندة السياسية، وأضفت سياسة الطاقة التي أقرتها لجنة يونكرمسحة جيوسياسية على علاقة الغاز بين الاتحاد الأوروبي وروسيا، وينعكس هذا في استراتيجية أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي لعام ٢٠١٤ التي حددت تنويع مصادر الامداد كأولوية قصوى لسياسة الطاقة الخارجية للاتحاد الأوروبي. وعليه اقترح رئيس الوزراء البولندي، دونالد تاسك إنشاء اتحاد لأول مرة في عام ٢٠١٤، سيتم الإشارة إليه بالتفصيل بالفصل القادم، هذا إلى جانب إتاحة الفرصة لدخول منافسين جدد على خط توريد الغاز للاتحاد الأوروبي ومنه لدول شرق أوروبا.[٣]

ثانيًا: علاقة روسيا ودول شرق أوروبا في مجال الطاقة:

بالتركيز على دول شرق القارة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فقد افتقرت هذه الدول لفترة طويلة إلى الوصول إلى موردي الغاز التنافسيين، كما أن وزنها في ملف تصدير غاز بروم محدود إلى حد ما، فعلى سبيل المثال بولندا والتي تبنت وجهة نظر معاكسة

1 Stefano Cabras, Op. Cit., P 13.

2 Zhiznin, Stanislav, Energy Diplomacy – Russia and the World, Moscow: East Brook, 2007

3 Stefano Cabras, Op. Cit., P 16.

للدول الغربية في الاتحاد فيما يتعلق بالاعتماد على الطاقة الروسية ونظرت إلى أن اعتمادها على الغاز الروسي باعتباره نقطة ضعف حاسمة قد تستغلها موسكو ضدها في أي وقت[1] قادت مجموعة من الدول الأعضاء بالاتحاد من دول شرق أوروبا المعارضين لنهج الاتحاد القائم على السوق في التعامل مع أمن الطاقة، وبدأت حملة للتأكيد على خطر الاعتماد بشكل غير متناسب على امدادات الغاز الروسي. ويرجع هذا الاختلاف في فكرة الاعتماد على روسيا كمورد للطاقة بين الشرق والغرب إلى الجذور التاريخية العميقة لهذه الدول مع روسيا، إذ ترتبط بالإرث السوفيتي ويشكل أيضًا جزءً من تحالف الدول الأعضاء، كذلك تخشى هذ الدول بشكل متزايد من النفوذ الروسي عبر الأقليات الروسية في بلداخها على الرغم من العلاقات الاقتصادية والثقافية التي تجمعها بموسكو. أضف إلى ذلك فقطع امدادات الطاقة عن أوكرانيا عام ٢٠٠٦، ومرة أخرى عن بعض من دول جنوب شرق أوروبا والتي يعتمد منها على الطاقة الروسية بنسبة ١٠٠% عام ٢٠٠٩ قوض مصداقية روسيا كشريك يمكن الاعتماد عليه في شرق أوروبا.[2]

وتعد منطقة شرق أوروبا موطنًا للعديد من منتجي السلع الأساسية الذين يستخدمون الغاز بكثافة، لذلك هم الأكثر تضررًا من ارتفاع الأسعار؛ إذ تعتمد العديد من العمليات الصناعية هناك على الغاز الطبيعي بشكل مباشر أو غير مباشر كمصدر للطاقة، ويمثل استهلاك الغاز في الصناعة نسبة لا يستهان بها من الغاز الذي تستورده تلك الدول، وتعد روسيا هي أكبر موردي الغاز الطبيعي لمنطقة شرق أوروبا حتى عام ٢٠٢١، إذ تمد روسيا المنطقة بنصف احتياجاتها من الغاز المستهلك وهو ما يقرب من ٣٠٠ تيراوات/ساعة عبر خط أنابيب يامال- أوروبا الذي يغذي المنطقة بالغاز حتى بولندا، فضلًا عن اعتماد بعض من دول المنطقة بشكل كلي على الغاز الطبيعي الروسي كدولة مولدوفا.[3]

[1] Shotter, James, “Poland Aims to Break Dependence on Russian Gas”, Financial Times, 2019 https://2u.pw/9guvT4Tw, accessed 5 April 2024.

[2] Zhiznin, Stanislav, Energy Diplomacy – Russia and the World, Moscow: East Brook, 2007

[3] Sylvia Beyer, Gergely Molnar, Accelerating energy diversification in Central and Eastern Europe, Iea 50, 14 September 2022, https://2u.pw/osFLpfM accessed 5April 2024.

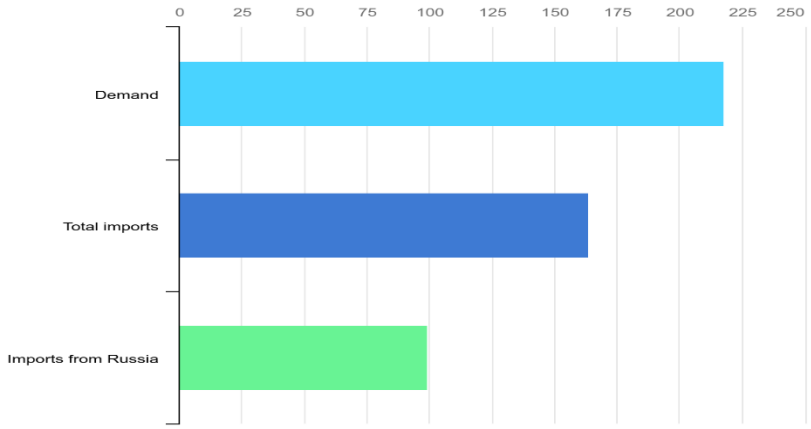

*الطلب والعرض على الغاز الطبيعي في دول شرق أوروبا لعام 2021 [1]

وتزود روسيا دول الاتحاد الأوروبي حتى عام قبل الحرب الأوكرانية، ما يقرب من نسبة ٤٠% من احتياجاتها من الغاز الطبيعي، وبالتركيز على دول شرق أوروبا الموجودة ضمن الاتحاد، نجد أن روسيا تمد الغاز الطبيعي لدول كبلغاريا بما يصل نسبته إلى ٧٧%، والمجر ٦١%، وسلوفاكيا ٦٨%، وسلوفانيا ٦٠%، التشيك ٥٥%، بولندا ٥٠%، أما عن دول شرق أوروبا التي تقع خارج الاتحاد الأوروبي كمولدوفا وبيلاروسيا يصل نسبة اعتمادهما على الغاز الروسي إلى مايقرب ١٠٠%[2]، أما أوكرانيا فتعتمد على ٣٠% من الغاز الروسي فضلًا عن ٥٠% من واردتها تحصل عليها من بيلاروسيا الحليف الأول لروسيا، إضافة إلى أن ٨٠% من الغاز الروسي المصدر لأوروبا يمر عبر أوكرانيا[3].

[1] وكالة الطاقة الدولية.

[2] Share of gas supply from Russia in Europe in 2021, by selected country, Statista Website: https://2u.pw/5DvDRc6 accessed on 10 March 2024.

[3] Ukraine's energy options limited in event of Russian gas disruption, Reuters, 24 February 2022, https://2u.pw/cXOg1yq accessed on 10 March 2024.

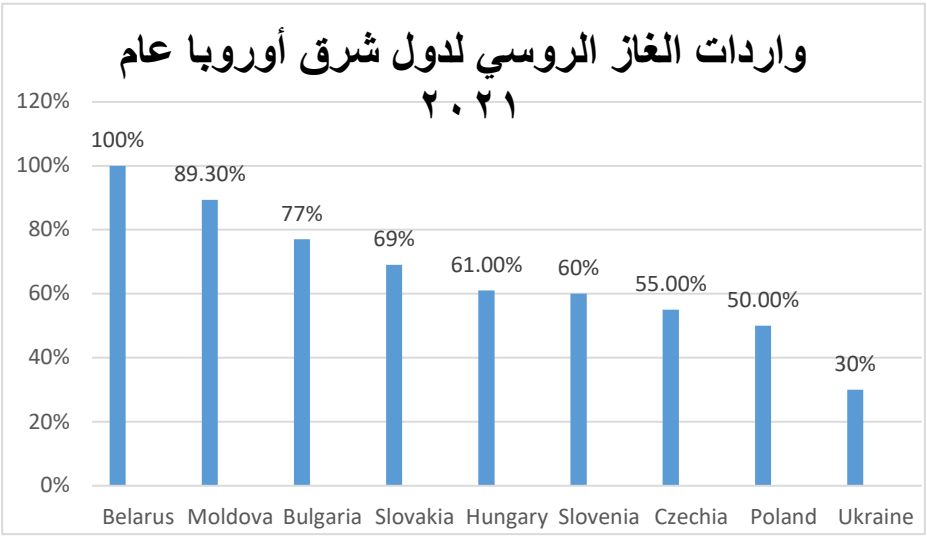

*إعداد الباحثة وفقًا للبيانات الواردة بالمصدر.

ثانيًا: الجهود الأوروبية لموازنة التنافس الأمريكي الروسي على أمن الطاقة بشرق القارة

تنتج بعض من دول الاتحاد الأوروبي كمية محدودة من مصادر الطاقة، بينما يتحتل لاتحاد الأوروبي المرتبة الأولى عالميًا من حيث الاستهلاك، ما يجعله سوقًا شرهًا جدًا لاستخدام الطاقة، على الجانب الأخر تحظى أوروبا بموقع جغرافي متميز؛ إذ تقع بالجوار من أكبر المنتجين الرئيسين للطاقة في أوروبا كالنرويج وروسيا، فضلًا عن قربها من دول آسيا الوسطى والواقعة على بحر قزوين، وكذلك الشرق الأوسط، ما يمكنها من الوصول إلى المصادر بسهولة ويزيد من فرصة تنويعها لها، ما يعزز من أمن الطاقة لدول القارة، وفي نفس الوقت يجعل المنافسة شرسة للغاية بين المنتجين للحصول على أكبر حصة من هذا السوق الكبير. وتحاول دول القارة البحث عن مصادر أخرى للتزود بالغاز الطبيعي، خاصة بعد ترجمة التهديدات التي كانت تخشاها أوروبا إلى واقع حقيقي بعد أزمتي جوروجيا وأوكرانيا، والتي دفعت الأوروبيين إلى إعادة مراجعة العلاقات الأوروبية الروسية في مجال الطاقة وذلك بالبحث عن موردين جدد ذوي ثقة وقادرين على تحقيق مطالبهم كأحد الاستراتيجيات التي من شأنها تحقيق أمن الطاقة لدى القارة، وخلال السطور القادمة سنوضح كيف صاغت أوروبا

استراتيجية فيما يتعلق بقضية أمن الطاقة؛ لموازنة حالة التنافس بين موردي الطاقة لديها، والتي يمكن تقسيمها إلى قسمين على المستوى الداخلي والمستوى الخارجي.

١- استراتيجية الطاقة الأوروبية على المستوى الداخلي:

إن صياغة وتنفيذ استراتيجية موحدة لدول الاتحاد الأوروبي بخصوص الطاقة تواجه الكثير من الصعوبات؛ نظرًا لاختلاف الرؤى والتوجهات الوطنية لكل دولة من دوله الأعضاء لكن على الرغم من ذلك تعى دول الاتحاد الأوروبي ضرورة الاتفاق على أولويات مشتركة وإجراءات من شأنها الحفاظ على أمن الطاقة للمنطقة عمومًا، لذا أصبح لدى الاتحاد اختصاص رسمي مشترك لتحقيق أهداف سياسة الطاقة المشتركة وكان أهم عناصرها ضمان أمن امدادات الطاقة من خلال التضامن بين الدول الأعضاء، إذ دائمًا ما ارتبط هذا القطاع الحساس بصراعات أثرت بشكل مباشر على الأمن القومي لدول الاتحاد الأوروبي، لذلك كان من الضروري أن يتم تسليط الضوء على مسألة أمن امدادات الطاقة وإيجاد استراتيجية تضمن عدم تهديد الأمن القومي من خلال الاحتياج الدائم والمُلح للطاقة، وكان من أبرز الخطوات التي بدأ الاتحاد الأوروبي باتخاذها على المستوى الداخلي، هي تخفيض تبيعتها للواردات من مصادر الطاقة التقليدية بالاعتماد على المصادر البديلة المتجددة لديها ما يساهم في صياغة سياسة خارجية فعالة في قطاع الطاقة، إضافة إلى أنه تم العمل على تحديث البنية التحتية للطاقة في أكتوبر ٢٠١١ من أجل التحديد الأولي للممرات لنقل النفط والغاز والكهرباء، فضلًا عن إنشاء مستودعات جديدة والتوسع في أخرى لرفع مستوى التخزين الاستراتيجي للغاز الطبيعي، كذلك حددت المفوضية الأوروبية في مايو ٢٠١٤ المشروعات الهامة لأمن الطاقة في المنطقة على المدى القصير والمتوسط ضمن ما يعرف بالمشروعات ذات الاهتمام المشترك والذي تم اعتماده في ٢٠١٣.[١]

أ) إنشاء اتحاد الطاقة الأوروبي:

تركز الاستراتيجية الأوروبية في مجال الطاقة على إنشاء سوق طاقة داخلي متكامل كما ورد في الباب الحادي والعشرون من معاهدة لشبونة عام ٢٠٠٧ والتي تهدف إلى تعزيز فكرة تجارة الطاقة وتحسين القدرة التنافسية وذلك من خلال إزالة جميع الحواجز التي تحول دون تداول الغاز الطبيعي داخل الاتحاد الأوروبي عن طريق إنشاء محاور غاز مترابطة ومتقاربة الأسعار على المستوى الأوروبي،[٢] ويعتبر رئيس الوزراء

[١] لطفي مزياني، استراتيجيات الاتحاد الأوروبي لضمان أمن الامدادات الطاقوية، مجلة المعيار، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، مجلد ٢٥، العدد ٥٣، ٢٠٢١، ص ٩.

[٢] Sofia Pesini, Op. Cit., P 13:14.

البولندي دونالد تاسك هو أول من دعا لفكرة إنشاء اتحاد الطاقة خلال مقال نشرته صحيفة فايننشال تايمز عام ٢٠١٤ في أعقاب ضم روسيا لشبه جزيرة القرم إذ أوضح ضرورة إنشاء اتحاد أوروبي للطاقة بالقول بأن "بغض النظر عن كيفية تطور المواجهة بشأن أوكرانيا، هناك درس واحد واضح؛ أن الاعتماد المفرط على الطاقة الروسية يجعل أوروبا تنهار"،[١] وتكمن الأهمية الاستراتيجية لهذا المشروع في تعويض العجز المحتمل لمصادر الامداد على المدى القصير، كما حدث مسبقًا نتيجة أزمة انقطاع الامدادات خلال أزمة عام ٢٠٠٩، فضلًا عن أن هذا السوق الداخلي سيوفر دور متزايد للتداول بين المراكز الرئيسية للطاقة في الاتحاد مع باقي دوله، أي ضمان تدفق الطاقة بحرية في جميع أنحاء دول الاتحاد الأوروبي دون أي حواجز تنظيمية أو تقنية، مازاد من تكامل سوق الطاقة الداخلية للاتحاد الأوروبي وعالج نقاط الضعف الرئيسية في ملف الطاقة الخاص بها، مما أتاح في نهاية المطاف لدول مثل وسط وشرق أوروبا الأكثر اعتمادًا على الغاز الروسي إمكانية الوصول إلى أسعار تنافسية أقل تحددها الدول الأعضاء وقوى السوق.[٢]

وفي عام ٢٠١٥، اقترحت المفوضية الأوروبية رسميًا إنشاء اتحاد الطاقة، ونشرت استراتيجية تستهدف اتحاد طاقة مرن مع سياسة مستقبلية بشأن تغير المناخ. ووصفت الوثيقة الاعتماد المفرط الاتحاد الأوروبي على الغاز الروسي باعتباره نقطة ضعف استراتيجية، وأكدت على أهمية تقليل الاعتماد على الغاز الروسي من خلال ٥ أبعاد محورية وهي: أمن الطاقة وضرورة التعاون والثقة، التركيز على تنويع مصادر الطاقة وموردها وطرقها والتعاون بين الدول الأعضاء، دور أوروبي أقوى في أسواق الطاقة العالمية، وزيادة الشفافية في عقود توريد الغاز.[٣] ومن ضمن جهود الاتحاد الأوروبي للتنويع في مصادر الطاقة كان اعتماد استراتيجية الغاز الطبيعي المسال لعام ٢٠١٦؛ إذ يدرك الاتحاد إمكانية قيام الغاز الطبيعي المسال بتزويد دول الاتحاد الأوروبي بمصادر بديلة للغاز وتشجع الاستثمارات في البنية التحتية الاستراتيجية له.[٤] أما في محور التعاون فقد انتهجت دول الاتحاد الاوروبي استراتيجية الشراء المشترك للطاقة وخاصة

[1] Max Munchmeyer, Crisis as a Challenge for the EU's Treaty Framework for Energy Security, Florence School of Regulation, 5 May 2023. https://2u.pw/19qeoLrS, accessed on 11 March 2024.

[2] Sofia Pesini, Op. Cit., P 15.

[3] Energy Union New impetus for coordination and integration of energy policies in the EU, European Parliament, 5 March 2015, P2

[4] Alex Wilson, Comprehensive strategy for liquid natural gas and storage, Legislative Train Schedule, European parliament, 20 November 2019, https://2u.pw/KXnqGSgb Accessed on 11 March 2024.

الغاز الطبيعي، وذلك من خلال تجميع الطلب على الطاقة من جميع دول الاتحاد والتنسيق المشترك فيما بينهم وشراء ما يلزم من الطاقة بشكل مشترك من الموردين الدوليين، وتلك الاستراتيجية تم اتباعها بعد تطبيق سياسة العقوبات على الاتحاد الروسي بخفض استيراد الغاز الطبيعي لنسبة بلغت ١٥% لعام ٢٠٢٣، بعد أن كانت بلغت ٤٥% في عام ٢٠٢١، وتم تنظيم ٤ جولات مناقصة في الفترة من أبريل إلى ديسمبر ٢٠٢٣، تضمنت تأكيد المشترين للكميات التي يرغبون بشرائها من الغاز الطبيعي، ومن ناحية أخرى تم تنظيم جولات أخرى للموردين الغاز الطبيعي، وأعقب ذلك شكل من أشكال التوفيق من خلال منصة EU Aggregate التي تم إنشائها لتنظيم تلك العملية، وفي النهاية تم التوصل إلى اتفاقية بكمية تصل إلى ٤٢ مليار متر مكعب من الغاز لتغطية الطلب الأوروبي، ونجحت بالفعل منصة الطاقة للاتحاد الأوروبي في تجميع الطلب وتنسيق شراء الغاز الطبيعي، واجتذبت اهتمام من اللاعبين في السوق، ومتوقع العمل من خلال تلك المنصة مجددًا بعد اتفاق وزراء الطاقة في الاتحاد الأوروبي على تمديد الإطار القانوني لها لعام آخر[١].

ب) رفع مستوى التخزين الاستراتيجي للغاز الطبيعي:

يعد ضمان قدرات تخزين الغاز المشتركة في الاتحاد الأوروبي من أهم الاستراتيجيات التي تعمل عليها الدول الأوروبية لضمان أمن امدادات الطاقة، إذ أن تخزين الغاز الطبيعي يقلل من الحاجة إلى استيراد غاز إضافي ويساهم في امتصاص صدمة العرض، وعادة ما يوفر التخزين من ٢٥% إلى ٣٠% من الغاز المستهلك في الاتحاد الأوروبي خلال فصل الشتاء، ونتيجة للتقلبات الأخيرة التي طرأت على سوق الطاقة نتيجة الغزو الروسي لأوكرانيا والتوترات الجيوسياسية المترتبة عليه، شهدت مستويات ملء التخزين انخفاض عن المعتاد، ما ترتب عليه إصدار المفوضية الأوروبية بيانًا بشأن أمن الامدادات وأسعار الطاقة وكذلك اقتراح لتنظيم جديد بشأن تخزين الغاز في ٢٣ مارس ٢٠٢٢، وهدفت تلك الإجراءات إلى معالجة الأسباب الجذرية للمشكلة في سوق الغاز وضمان أمن الامدادات بأسعار معقولة خلال شتاء ٢٠٢٢-٢٠٢٣ وما بعده. وبالفعل تم اعتماد التدابير المقترحة في لائحة تخزين الغاز في ٢٧ يونيو ٢٠٢٢، والتي أشارت إلى اعتبار مرافق تخزين الغاز الطبيعي بنية تحتية حيوية ويجب على جميع مشغلي التخزين في الاتحاد الأوروبي الخضوع لعملية اعتماد جديدة من قبل بداية عام ٢٠٢٤ على أبعد تقدير، للحد من مخاطر التدخل الخارجي. وسوف يساهم في الحد من أمن مخاطر التوريد ودعم القدرة التنافسية للاتحاد الأوروبي من خلال ضمان ملء

[١] In focus: EU energy security and gas supplies, European Commission, 15 February 2024. https://2u.pw/YfK0U0n accessed on 11 March 2024.

مرافق التخزين بشكل صحيح، فضلًا عن أنه يجب على مشغلي مواقع التخزين الإبلاغ عن مستويات التعبئة إلى السلطات الوطنية وضرورة مراقبة دول الاتحاد لمستويات التعبئة بشكل شهري وتقديم تقرير إلى المفوضية، إضافة إلى أنه تم اقتراح آلية جديدة وهي تقسيم الأعباء والتي ستعمل على التأكد من أن جميع دول الاتحاد الأوروبي التي لديها مرافق تخزين ليست فقط هي التي تدفع تكاليف تأمين الامداد بالحد الأدنى المستهدف للتعبئة، وذلك لأن بعض الدول تمتلك مساحة تخزين أكبر من استهلاكها الوطني، في حين لا تمتلك دول أي مرافق تخزين.[١]

2- استراتيجية الطاقة الأوروبية على المستوى الخارجي:

يعتبر الاتحاد الأوروبي منطقة صناعية ويضم الاقتصاديات المتقدمة، ويشكل أمن الطاقة له قضية ذات أهمية وجودية، ولهذا تشعر دوله ومؤسساته بالقلق بشكل خاص بشأن تدفقات الطاقة دون عوائق وبأسعار معقولة، وخاصة الغاز الطليعي ما يبقيه قادرًا على المنافسة الدولية للقوى الاقتصادية الأخرى، ويرجع هذا القلق إلى اعتماد الاتحاد الأوروبي على أطراف خارجية لتزيده بمنتاجات الطاقة. وعلى الرغم من أهمية قضية أمن الطاقة إلا أن سياسة الاتحاد الأوروبي كانت أقل استباقية وهذا بسبب اعتمادها الكبيرعلى الغاز الطبيعي المستورد، وهذا جعلها عرضة للأزمات عند نشوب الأزمات، إذ لا يظهر اهتمام الأوروبيون بقضايا أمن الطاقة إلى في أوقات الاضطرابات، فالاتحاد الأوروبي كان يتعامل مع قضية أمن الطاقة وفقًا لطريقتين، وهما تعزيز إمدادات الطاقة الكافية واستخدام الطاقة البديلة الصديقة للبيئة كوسيلة للتعامل مع قضية تغير المناخ ذات الأولوية. ولكن الحاجة إلى اتخاذ إجراءات لتعزيز أمن الطاقة والحفاظ عليه أصبح اليوم أكثر عمقًا من أي وقت مضى، نتيجة للتهديد الروسي بقطع الامدادات من الغاز الطبيعي إلى الاتحاد الأوروبي؛ ردًا على العقوبات المفروضة عليه بعد حربها ضد أوكرانيا، ووفقًا لتقديرات المفوضية الأوروبية فإن الاتحاد الأوروبي سيواجه عجزًا يقدر بنحو ٤٥ مليار متر مكعب، إذا توقفت تدفقات الغاز الطبيعي من روسيا تمامًا.[٢]

إن تأمين احتياجات الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي بمثابة أمن قومي لدوله، لذلك يتم تقييم وضع الطاقة باستمرار، فضلًا عن أن الدول الأعضاء في سعي مستمر لتطوير استراتيجيات وآليات تهدف إلى تحقيق الاستقلالية في قطاع الطاقة على رأسها التوجه

---

[١] Energy security (Gas storage), European Commission, https://2u.pw/PNBUIK9 Accessed on 12 March 2024.

[٢] Sofia Pesini, Op. Cit., P 17.

إلى استعمال الطاقة المتجددة وغيرها من الحلول الأخرى. وبالتوازي مع التحركات الداخلية التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي لضمان أمن الطاقة، فعلى المستوى الخارجي يسعى دوله الأعضاء إلى تنويع مصادر الامداد كأحد خطوات ضمان عدم انقطاع الامدادات، خاصة وأن الحصة الأكبر من واردات الغاز الطبيعي للاتحاد الأوروبي تأتي من روسيا والتي دائمًا ما تهدد باستخدام سلاح الطاقة أو تستخدمه بالفعل، فالوصول إلى تنويع أكثر لموارد الغاز الطبيعي مع الحفاظ على الكميات الكبيرة من الواردات من موردين موثوقين ستُبقي الغاز الطبيعي في تنوع مستمر. وتشير معظم الدراسات في مجال أمن الطاقة الأوروبي أن من بين السياسات التي تعمل على تطويرها دول الاتحاد هي المتعلقة بسياسية خطوط الأنابيب في منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطي وكذلك بحري البلطيق والأبيض المتوسط، فمناطق كمنطقة بحر قزوين وآسيا الوسطي تضم دولًا منتجة وأخرى مرشحة كدول عبور لخطوط الأنابيب من مناطق أخرى، وكذلك منطقة شرق إفريقيا المطلة على البحر الأبيض المتوسط الغني بثروات الغاز الطبيعي الذي قد يصبح البديل المستقبلي الذي تعتمد عليه أوروبا في السنوات المقبلة، فاستراتيجية الاتحاد الاوروبي على المستوى الخارجي تستهدف البحث عن موارد موثوقة مستدامة.[١]

المبحث الرابع

تداعيات التنافس الأمريكي الروسي على أمن الطاقة بشرق أوروبا

حققت بعض دول شرق أوروبا تقدمًا نحو تنويع واردات الطاقة بعيدًا عن روسيا مثل بولندا وكجمهورية التشيك المتوقع لها أيضًا تحقيق هذا التنوع خلال السنوات القليلة المقبلة، لكن هناك دولًا أخرى تخلفت عن تحقيق هذا التنوع لأسباب عديدة إما بسبب البنية التحتية القديمة أو لأسباب سياسية كتقارب حكومات هذه الدول من روسيا، على كل حال نستعرض خلال السطور القادمة حجم التحول الحادث في أسواق الطاقة لهذه الدول وحجم اعتمادها على الغاز المسال الأمريكي.

تعتبر بولندا من الدول المتقدمة في الاتحاد الأوروبي في مسألة تنويع مزيج الطاقة لديها، حيث افتتحت أول وحدة للغاز الطبيعي المسال في وقت مبكر من عام ٢٠١٦ في سوينويشي على ساحل بحر البلطيق، وتتلقى في هذه الوحدة حاليًا الغاز من الولايات المتحدة وقطر بموجب عقود طويلة الأجل، وبحسب شركة طافة بولندية (PKN Orlen) فإن حصة الغاز الطبيعي المسال في إجمالي واردات الغاز ارتفعت من ٢٤% خلال عام ٢٠٢١ إلى ٤٣% خلال عام ٢٠٢٢، في حين انخفضت حصة الغاز

[١] لطفي مزياني، مرجع سابق، ص ١١.

الروسي من ٦١% قبل اندلاع الحرب إلى مستويات قريبة من الصفر بعد الحرب[١].
وتعتبر الولايات المتحدة خلال عام ٢٠٢٣ هي المورد الرئيسي لبولندا بالغاز الطبيعي المسال وسيستمر هذا الأمر لفترة بفضل عقدين طويلي الأجل مع شركتي Chenier و Venture Globalواللذان زودا وارسو بما يقرب من ٣ ملايين طن من الإمدادات خلال العام الجاري. [٢]

تمكنت جمهورية التشيك من تقليص اعتمادها على الغاز الروسي بشكل كبير من ٩٧% قبل الغزو إلى ٤% خلال عام ٢٠٢٣، ولم تستورد البلاد أي غاز من روسيا خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٣، وركزت على الغاز النرويجي المنقول عبر خطوط الأنابيب الألمانية، وشحنات الغاز الطبيعي المسال عبر موانئ في بلجيكا وهولندا منها نحو ٣.١٨% من الغاز المسال الأمريكي، فضلًا عن أنها تعاقدت على استخدام ٢ مليار متر مكعب من الطاقة الاستيعابية المستقبلية في محطة الغاز الطبيعي المسال في مدينة شتاده شمالي ألمانيا، وهذه الكمية تمثل أكثر من ربع الاستهلاك السنوي الحالي لجمهورية التشيك، وسيتم تطبيق الاتفاقية مبدئيًا لمدة ١٥ عامًا اعتبارًا من عام ٢٠٢٧ مع إمكانية تمديدها لمدة ٢٥ عامًا أخرى[٣]، ويتوقع أن تستقبل هذه المحطة غاز مسال من جميع أنحاء العالم في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، كما ستكون السعة الإجمالية السنوية لها نحو ١٣.٣ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي.[٤]

باقي دول المنطقة كسلوفاكيا لاتزال يعتمد على الغاز الروسي لارتباطها سياسيًا بموسكو، تستمر سلوفاكيا في الاعتماد على الغاز الروسي بنسبة قُدرت بنحو ٦٠% حتى نهاية عام ٢٠٢٢، على الرغم من المحادثات التي أجرتها مع ليتوانيا وكذلك مع الشركات الإيطالية والألمانية، توقيعها لمذكرة تفاهم مع بولندا لمزيد من امدادات الغاز عبر رابطها الجديد مع النرويج. ويظل التقدم الذي أحرزته المجر نحو التنويع في مصادر الطاقة محدودًا إذ لا تزال تستورد أكثر من ٨٠% من امداداتها من الغاز

---

1 Central Europe makes progress towards energy independence, Economist Intelligence, 8 September 2023, https://2u.pw/MBezsH0o accessed on 18 April 2024,

2 Poland imported record amount of liquefied natural gas in 2022, Note from Poland, 4 January 2023, https://2u.pw/fPxZdqqU accessed on 24 April 2024.

3 Jessica Casey, CEZ secures long-term booking in Stade, LNG industry, 23 November 2023, https://2u.pw/NbXxca1S accessed on 24 April 2024.

4 محمد عبدالسند، أول محطة غاز مسال برية في العالم تدخل حيز التشغيل بحلول ٢٠٢٧، الطاقة، ٢٦ مايو ٢٠٢٣، https://2u.pw/TGMZhaDr.تاريخ الدخول ٢٤ أبريل ٢٠٢٤

الروسي، كما أنها فضلت الاستفادة من العلاقات الوثيقة المستمرة مع الكرملين بدلًا من ملاحقة عملية التنويع المكلفة والطويلة.[1]

نظر الكثيرون إلى ثورة النفط الصخري في أمريكا الشمالية باعتبارها تغييراً محتملاً لقواعد اللعبة. هذا الإنتاج الضخم الذي حققته الولايات المتحدة، دفع صناع القرار على ضفتي المحيط الأطلسي إلى اعتبار صادرات الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي المسال أمرًا ضروريًا، وأداة محتملة لإعادة تشكيل الجغرافيا السياسية للغاز في أوروبا، ويفتح فرصة جديدة لدول شرق أوروبا للتنويع في مصادر الغاز والحصول على الوارد من الولايات المتحدة والنرويج وقطر، ما سيساعد على أمن الطاقة في المنطقة بأكملها لكنه في نفس الوقت لا يزال يواجه العديد من التحديات أبرزها ارتفاع تكلفة هذا التحول التام عن الغاز الروسي.

النتائج والخاتمة:

تناولت الدراسة عبر مباحثها الثلاثة تحليل للدور الأمريكي لتحقيق السيطرة على أمن الطاقة في منطقة شرق أوروبا، وصاغت لهذا سياسة خارجية تعتمد على عدة محددات، كالهيمنة على مصادر الطاقة حول العالم لذلك نجد التواجد الأمريكي في مناطق إنتاج مصادر الطاقة والغاز الطبيعي في العالم وأبرزها منطقتي بحر قزوين وشرق البحر المتوسط، وكذلك طرح الولايات المتحدة الأمريكية نفسه كبديل منافس للامدادات الروسية من الغاز الطبيعي من خلال استغلال الغاز المسال الأمريكي للعب دور في الأسواق العالمية وضخه للمناطق التي تعاني احتياج دائم لمصادر الطاقة على رأسها القارة الأوروبية، إضافة إلى اعتماد الولايات المتحدة على سياسة فرض العقوبات على قطاع الطاقة الروسي ما يقيض من تداوله في الأسواق وخاصة داخل القارة الأوروبية، وكذلك اعتماد سياسة التوجه نحو استخدام موارد الطاقة الطبيعية والمستدامة كبديل عن مصادر الطاقة التقليدية، وتشجع الولايات المتحدة الأمريكية هذه السياسة من خلال تقديمها امتيازات لشركات الطاقة التي تتوجه للاستثمار في موارد الطاقة الطبيعية، كذلك تناولت الدراسة آليات الولايات المتحدة الأمريكية المستخدمة في الهيمنة على أمن الطاقة في منطقة شرق أوروبا، كرعايتها لمشروعات الغاز الطبيعي البديلة كمشروع نابوكو الذي لم يكتمل لهذا لا يمكن معرفة مدى تأثيره لكنه شكل محاولة قوية لإبعاد دول منطقة شرق أوروبا عن التبعية الروسية في امدادات الغاز الطبيعي واستغرقت هذه المحاولة سنوات طويلة جرى فيها مناقشات كثيرة حول المناطق التي سيتم منها تغذية الخط، إضافة إلى خط البلطيق، أضف إلى ذلك ايتخدام الولايات المتحدة لآلية

[1] المصدر السابق.

الشراكة من خلال إنشائها لشراكة تنمية الغاز الطبيعي في أوروبا الشرقية، وكذا استخدام صادرتها من الغاز الصخري كبديل للغاز الطبيعي الروسي بالأسواق الأوروبية. وفي نفس السياق ناقشت الدراسة الدور الروسي لتحقيق السيطرة على أمن الطاقة في شرق أوروبا، واعتمدت كذلك سياسة خارجية مهتمة بجعل الطاقة أداة يعتمد عليها لتحقيق مكانة عالمية، وصاغت محددات تنطلق منها في مجال أمن الطاقة الأوروبي، توظيف الطاقة سياسيًا لاستعادة المكانة لإقليمية، واستغلال شركات الطاقة الوطنية كفاعل أساسي في تعزيز النفوذ الروسي، واستخدمت هي الأخرى آليات لتحقيق هذه السياسة، أهمها كان وجود شبكة من خطوط الأنابيب الناقلة للغاز الطبيعي الروسي الرابطة بين روسيا ودول منطقة شرق أوروبا والتي ورثتها روسيا عن الاتحاد السوفيتي، والتي مكنتها من إحكام قبضتها على تلك المنطقة والتواجد فيها بصفة مستمرة ولعب أدوار من خلال تلك الشبكة عن طريق تسليح امدادات الغاز الطبيعي وهي الآلية الثانية التي استخدمتها روسيا في المنطقة مستغلة اعتماد تلك المنطقة شبه الكامل على الامدادات الروسية لذلك مارست سياسات بين نقص وقطع للامدادات في أوقات الأزمات التي كانت هي الأخرى مرتبطة بقضايا الغاز الطبيعي كعدم قبول دول العبور رفع رسوم العبور، أو تراكم الديون لشركات الطاقة الخاصة بتلك الدول، وأخيرًا استغلت روسيا علاقاتها التاريخية ببعض الدول التي كانت ضمن جمهوريات الاتحاد السوفيتي الغنية بالغاز الطبيعي للتواجد في المنطقة وتعطيل أي محاولات للولايات المتحدة استغلال موارد تلك الدول كبديل للغاز الروسي، فضلًا عن استغلالها لثورات الربيع العربي للتواجد في سوريا ومنطقة الشرق الأوسط ذات الاكتشافات الضخمة من الغاز الطبيعي والمرشحة كمورد رئيسي للغاز إلى أوروبا. وأخيرًا المبحث الثالث تناول الموقف الأوروبي من التنافس الأمريكي الروسي على أمن الطاقة في شرق أوروبا، ومحاولة صياغة الاتحاد الأوروبي لاستراتيجية تحقق التوازن والتنويع في مصادر الطاقة بحيث لا تقع تحت تهديد طرف واحد في أمن امدادات الطاقة لديها، أو لباقي دول القارة، كان أبرزها إنشاء اتحاد طاقة للاتحاد الأوروبي ورفع مستوى التخزين للغاز الطبيعي، فضلًا عن تنويعها لموردي الغاز الطبيعي للقارة من ذوي الثقة وبصفة مستدامة.

وفي ضوء ما تم استعراضه في هذه الدراسة، وتأسيسًا على ما تقدم، فقد توصل الباحث إلى عدد من النتائج نذكر منها ما يلي:

١- توصلت الدراسة إلى أن المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية تسعى الدول لتحقيق قدر من الهيمنة عليها من خلال استغلال عوامل الضعف لديها، وهو بالفعل ما ظهر من محاولة الولايات المتحدة التنافس مع روسيا على تحقيق أمن الطاقة لدول شرق أوروبا،

محاولة بذلك إبعاد هذه الدول خارج النفوذ الروسي الذي تحاول روسيا الاتحادية استعادته بعد عودتها من جديد على الساحلة الدولية.

٢- يعد متغير الطاقة حاليًا هو المفسر لمعظم تفاعلات العلاقات الدولية، فالتنافس بين الولايات المتحدة وروسيا يتعمق بسبب الصراع الاقتصادي من حيث تأمين مصادر الطاقة وأسواقها وطرق امدادها، فالقوة الاقتصادية للدول تعطيها وضعًا أفضل في إدارة الشؤون الدولية وحماية مصالحها، ولقد أثبتت مصادر الطاقة التقليدية كالنفط والغاز الطبيعي أهميتها في ميزان الطاقة العالمي وتأثيرتها في العلاقات الاقتصادية الدولية كسلعة استراتيجية لا بديل لها من حيث المواصفات النادرة والاستخدامات المتعددة، فضلًا عن أن أهمية هذه المصادر ترتبط بمتغيرات الطلب العالمي وبمعدلات النمو الاقتصادي للدول الصناعية كالولايات المتحدة والدول الأوروبية التي تتعامل مع متغير الطاقة على أنه أحد أهم الأبعاد الاقتصادية في بناء استراتيجيتها الجديدة تجاه دول العالم، من جانب آخر تستخدم روسيا الطاقة كأداة لفرض سياستها الخارجية من خلال رفع القدرة التنافسية لصادرتها من الطاقة وكذلك من خلال إحكام سيطرتها على شبكات النقل والتوزيع، حتى أنها أصبحت محركًا لعلاقاتها مع العديد من الدول سواء المنتجة أو المستهلكة أو دول العبور.

٣- أظهرت الدراسة مدى أهمية خطوط الأنابيب الروسية الممتدة داخل شرق أوروبا وأهمية تدفق امدادات الغاز الطبيعي خلالها، في إحكام قبضة موسكو على تلك الدول لفترة زمنية طويلة حققت من خلالها موسكو أرباحًا ساعدتها في استرداد عافيتها الاقتصادية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي واستقلال العديد من جمهورياته، وأسست بعد ذلك مرتكزًا للسياسة الخارجية الروسية وجعلتها تصيغ تعريفًا لأمن الطاقة يتمحور حول التوظيف السياسي لمصادر الطاقة في السياسة الخارجية لتحقيق أهداف استراتيجية وتكتكية، وتطوير الاحتكار الاقتصادي لهذه الأسواق وإبعاد التوسع الغربي عن مناطق النفوذ الروسي.

٤- تبنت روسيا في سياستها الخارجية استراتيجية تقوم على استخدام مصادر الطاقة لديها في فرض النفوذ على الجوار القريب لها من دول الاتحاد السوفيتي السابق، وبالتالي أصبحت الطاقة أداة من أدوات السياسة الخارجية الروسية، التي تلجأ إليها في الكثير من الصراعات، كما حدث في أوكرانيا وبيلاروسيا والتشيك وغيرها سواء بخفض الامدادات أو قطعها تمامًا.

٥- تؤدي الاستراتيجيات المتبعة من جانب القوى الإقليمية (الدول الأوروبية) والدولية (الولايات المتحدة) في منطقة شرق أوروبا، دورًا بالغ الأهمية في صياغة السياسة الخارجية الروسية تجاه دول شرق أوروبا، بحيث تتنافس تلك القوى على النفوذ في

تلك المنطقة، مما يشكل قيودًا أمام صانع القرار بروسيا، كما أن تلك الاستراتيجيات تغذي من حالة التنافس بين كل الأطراف وتنقلها إلى مرحلة صدام مباشر، كما هو الحال حاليًا، فروسيا تحارب دول حلف شمال الأطلسي بالكامل بالنيابة في أوكرانيا.

٦- تدرك الولايات المتحدة الأمريكية أهمية مسألة أمن الطاقة في منطقة شرق أوروبا، ولهذا تسعى جاهدة لأن تكون حليف جدير بالثقة من خلال تبنيها لاستراتيجية تضمن استدامة أمن الطاقة للمنطقة بشكل يضمن لها تحقيق الهيمنة في القارة الأوروبية الحليف الأول لواشنطن، وعليه استغلت الولايات المتحدة الأمريكية نفوذها العالمي للتواجد في مناطق إنتاج الطاقة حول العالم ورعاية مشروعات من شأنها فك التبعية الأوروبية لروسيا في مجال الطاقة.

٧- ساعد الولايات المتحدة على ممارسة نفوذ أكبر في مجال الطاقة ثورة الغاز الصخري الأمريكي والذي حل كبديل للغاز الروسي بعد الحرب الروسية الأوكرانية، كذلك مارست الولايات المتحدة ضغوطًا هائلة على روسيا من خلال استخدامها لسلاح العقوبات الاقتصادية خاصة في قطاع الطاقة، وبالتالي معاناة روسيا في تصريف مواردها من الطاقة لخفض تمويلها للحرب الدائرة في شرق أوكرانيا.

٨- اعتمدت روسيا في مجال الطاقة على شركاتها الوطنية للتحكم فيها وتوجيهها سياسيًا بما يخدم المصلحة الوطنية لروسيا، لهذا نجد تواجد الشركات الروسية في أغلب مناطق الإنتاج كبحر قزوين ومنطقة الشرق الأوسط، بحيث لا تترك المجال للولايات المتحدة أو للدول الأوروبية للتواجد في تلك المنطقة بدون منافسة.

٩- استخدام روسيا المبالغ فيه للطاقة كأداة للتأثير على سياسات دول العبور من شرق أوروبا، قوض من مصداقية روسيا كشريك يمكن الاعتماد عليه، وأدى إلى تبني الاتحاد الأوروبي لاستراتيجية تهدف لتنويع مصادر الامداد وجعلها ذات أولوية قصوى لسياسة الطاقة الخارجية للاتحاد الأوروبي، وأعلن أن استخدام امدادات الطاقة كوسيلة للإكراه السياسي أو كتهديد للأمن أمر غير مقبول.

هوامش الدراسة:

١) عمرو عبدالعاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية، المركز العربي للأبحاث ودراسة الدراسات، بيروت، ٢٠١٤، ص ٥٥.

٢) ستيفن والت، الجدل حول مستقبل القوى الأمريكية، ترجمة: محمد العربي، مكتبة الاسكندرية وحدة الدراسات المستقبلية، الاسكندرية، ٢٠١٢، ص:٢٣-٢١.

٣) رؤى خليل سعيد، الاستراتيجية الروسية تجاه فضاء التوازن الطاقوي، مركز حورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد٣١-٣٢، ٢٠١٩، العراق، ص٩.

٤) عمرو عبدالعاطي، مرجع سابق، ص ١٦٤: ١٦٥.
٥) مستقبل شرق المتوسط بين التوازن الإقليمي والتنافس الدولي، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، القاهرة، يونيو ٢٠٢٠.
6) Stefano Cabras, American LNG and the EU-Russia Relationship: The End of Moscow's Energy Weapon? Department of EU International Relations and Diplomacy Studies, college of Europe, P 21: 22.
7)Towards Energy Union: The Commission presents sustainable energy security package, European Commission, 16 February 2016 https://2u.pw/CqA3aJb8 accessed on 16 April 2024.
8) President Donald J. Trump Announces a National Security Strategy to Advance America's Interests, national security & defense, 18 December 2017 https://2u.pw/NsSMUbno accessed in 16 April 2024.
9) EU and U.S. host business to business energy forum to increase LNG trade, European Commission, 30 April 2019 https://2u.pw/ARrN1dYJ accessed in 16 April 2024.
١٠) د.حسن أبوطالب، سلاح العقوبات الأمريكية.. آفاق وتحديات، آفاق استراتيجية، العدد (٥)، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- مجلس الوزراء، ص ١،٥،٧.
11) Joint Statement by the U.S. and EU following the 11th U.S.-EU Energy Council, energy.gov, 15 March 2024 https://2u.pw/yEhbzZkw Accessed on 12 April 2024.
12) Bülent Aras & Emre İşeri, The Nabucco Natural Gas Pipeline: From Opera to Reality, The Policy Brief SETA Foundation for Political, Economic and Social Research, Brief No: 34, Turkey, P 11, July 2009.
١٣) رنيم علي جمال الدين الغنام، الطاقة كمحرك للصراع الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردو: بحر قزوين وشرق المتوسط كدراستي حالة (١٩٩١-٢٠١٩)، رسالة ماجستير، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الاسكندرية، ٢٠٢١، ص ١١٨
١٤) معتمر محمد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص١٠٦

١٥) رنيم على جمال الدين الغنام، مرجع سابق، ص١١٩
16) Nabucco project fails, placed by Trans Adriatic Pipeline project, Anadolu Agency,27 june 2013, accessed on 12 April 2024. https://2u.pw/CnMpW0FU
17) Oksana Voytyuk, baltic pipe and its impact on energy security in the central and eastern europe, energy policy journal, University of Bialystok, November 2022, P 94: 100.
18) Regional Development Model Current Status and Next Steps, Eastern Europe Natural Gas Partnership USAID/USEA, 13th Gas Forum, Energy Technology and Governance Program, USAID-USEA, Slovenia, 20 September 2018.
19) Jason Bordoff and Trevor Houser, american gas to the rescue? the impact of us lng exports on european security and russian foreign policy, Center on Global Energy Policy, Columbia University, New York, USA, September 2014, P: 16.
20) Stefano Cabras, Op. Cit., P 23: 24.
21) Ksenia Solovyova, Is Russian Energy diplomacy a smart power tool of foreign policy in the EU, Master's thesis, University of Huddersfield, 2015, P 41.
Energy system of Russia, iea50 https://2u.pw/Lw4sPEcf Accessed
22) on 31 March 2024.
23) Frank Umbach, Russia places its hopes on fossil fuels, GIS reporters online, 1 June 2021, https://2u.pw/xRPbKpl3 accessed on 31 March 2024.
٢٤) أميرة أحمد حرزلي، استراتيجية أمن الطاقة الروسية بشرق المتوسط في ظل التهديدات الأمنية بعد ٢٠١١، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، برلين، ٢٠١٨
٢٥) ألكسندر دوغين، أسس الجيوبوليتيكيا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، ترجمة: عماد حاتم، طرابلس، دار الكتاب الجديدة المتحدة، ٢٠١٤، ص: ٣٢٢: ٣٢٣.
٢٦) رؤى خليل سعيد، مرجع سابق، ص٧.

28) Arsen Gasparyan, ENERGY DIPLOMACY: THE UNITED STATES OF AMERICA AND THE RUSSIAN FEDERATION, master these, Faculty of the University of Miami, Coral Gables, Florida, August 2018, P 175.

٢٩) سوزي رشاد، أمن الطاقة ومحاولات روسيا لفرض النفوذ، مجلة كلية السياسية والاقتصاد، جامعة ٦ أكتوبر، القاهرة، يناير ٢٠٢٢، ص ١٣٩.

٣٠) رؤى خليل سعيد، مرجع سابق،٧.

) Maciej Zaniewicz, New Gas Pipeline Geopolitics in Central ٣١ and Eastern Europe, Warsaw Institute, 21 December 2019. https://2u.pw/6D7G4hLL accessed on 15 May 2024.

32) Claudiu-Nicolae Sonda, THE PIPELINE MAZE OF THE WIDER BLACK SEA REGION, Research Institute for European and American Studies, 4 April 2015, P 5:6.

33) Gasprom Official Website: https://2u.pw/bYFBo7Dw accessed on 20 May 2024.

34) Csaba Weiner, Peter Kotek, Brobala Takacsnes Toth, two decades of changing dependency on Russian gas in Central and Eastern Europe: strategies versus achievements, Journal of Contemporary European Studies,24 July 2024, https://2u.pw/2z055y93 accessed on 1 Aug 2024.

٣٥) توفيق بوستي، توجهات السياسة الخارجية الروسية نحو دول أوروبا الشرقية: دراسة حالة أوكرانيا، رسالة دكتوراة، كلية العلوم السياسة والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، ٢٠١٦-٢٠١٧، ص ١٧٦:١٧٢

36) Tom Parfitt, Russia turns off supplies to Ukraine in payment row, and EU feels the chill, The guardian, 2 Jan 2006. https://2u.pw/2U6bFa0i accessed on 25 May 2024.

٣٧) روسيا توقف امدادات الغاز عن أوكرانيا، BBCعربي، ١٦ يونيو ٢٠١٤ https://2u.pw/P2PA8rXPتاريخ الاطلاع ٢٥ مايو ٢٠٢٤.

38) Szymon Kardaś, Own goal: How Russia's gas war has backfired, European Council On Foreign Relations, 27 July 2023, https://2u.pw/mSYV0XKJ, 25 May 2024.

٣٩) رنيم علي جمال الدين الغنام، مرجع سبق ذكره، ص ٦٦: ٦٨ .
40) Arsen Gasparyan, Op. Cit., P 199.
41) Arsen Gasparyan, Op. Cit., P 198: 202.

٤٢) رنيم على جمال الدين الغنام، مرجع سابق، ص٩٢.
٤٣) المرجع السابق، ص ١٤٣:١٤١.
٤٤) سوزي رشاد، مرجع سابق، ١٤٢.
٤٥) إيني تبيع ٣٠% من حقل ظهر المصري للغاز إلى روسنفت، العربية، ٢٠ مايو ٢٠٢٠، https://2u.pw/R32rlpKs، تاريخ الاطلاع ٢٧ مايو ٢٠٢٤.
٤٦) روسنفت الروسية توقع اتفاقا لتوريد ١٠ شحنات غاز مسال لمصر في ٢٠١٧، cnbc عربية، ٢ مارس ٢٠١٧، https://2u.pw/R8vY5fwY تاريخ الاطلاع ٢٧ مايو ٢٠٢٤.
٤٧) "السيل التركي" حقائق وأرقام عن شريان تدفق الغاز الروسي نحو أوروبا، الجزيرة، ٧ يناير ٢٠٢٠، https://2u.pw/AzXCIdr9 تاريخ الاطلاع ٢٧ مايو ٢٠٢٤.
٤٨) مساعٍ روسية لإحياء مشروع خط النفط كركوك - بانياس على الساحل السوري، التلفزيون السوري، ٢١ أبريل ٢٠٢٢، https://2u.pw/ik8X8T2E تاريخ الاطلاع ٢٧ مايو ٢٠٢٤.
49) Sofia Pesini, European Energy Security and The Role of LNG, master's thesis, Department of International & European Studies MSC in Energy: strategy, law and economics, University of Piraeus, Piraeus 2023, P 12.
50) Dannreuther, Roland, "EU-Russia Energy Relations in Context", Geopolitics, 21:4, 2016, P 913: 921.
51) Stefano Cabras, Op. Cit., P 13.
52) Zhiznin, Stanislav, Energy Diplomacy – Russia and the World, Moscow: East Brook, 2007.
53) Stefano Cabras, Op. Cit., P 16.
54) Shotter James, "Poland Aims to Break Dependence on https://2u.pw/9guvT4Tw Russian Gas", Financial Times, 2019 Accessed on 24 April 2024.

55) Zhiznin, Stanislav, Energy Diplomacy – Russia and the World, Moscow: East Brook, 2007
56) Sylvia Beyer, Gergely Molnar, Accelerating energy diversification in Central and Eastern Europe, Iea 50, 14 September 2022, https://2u.pw/osFLpfM Accessed on 25 April 2024.
57) Share of gas supply from Russia in Europe in 2021, by selected country, Statista Website: https://2u.pw/5DvDRc6 accessed on 10 March 2024.
58) Ukraine's energy options limited in event of Russian gas disruption, Reuters, 24 February 2022, https://2u.pw/cXOg1yq accessed on 10 March 2024.
٥٩) لطفي مزياني، استراتيجيات الاتحاد الأوروبي لضمان أمن الامدادات الطاقوية، مجلة المعيار، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، مجلد ٢٥، العدد ٥٣، ٢٠٢١، ص ٩.
٦٠) Sofia Pesini, Op. Cit., P 13:14.
61) Max Munchmeyer, Crisis as a Challenge for the EU's Treaty Framework for Energy Security, Florence School of Regulation, 5 May 2023. https://2u.pw/19qeoLrS accessed on 11 march 2024.
٦٢) Sofia Pesini, Op. Cit., P 15.
63) Energy Union New impetus for coordination and integration of energy policies in the EU, European Parliament, 5 March 2015, P2
64) Alex Wilson, Comprehensive strategy for liquid natural gas and storage, Legislative Train Schedule, European parliament, 20 November 2019, https://2u.pw/KXnqGSgb Accessed on 11 March 2024.
65) In focus: EU energy security and gas supplies, European Commission, 15 February 2024, https://2u.pw/YfK0U0n accessed on 11 March 2024.

66) Energy security (Gas storage), European Commission, https://2u.pw/PNBUIK9 Accessed on 12 March 2024.

7) Sofia Pesini, Op. Cit., P 16.٦

٦٨) لطفي مزياني، مرجع سابق، ص ١١.

69) Central Europe makes progress towards energy independence, Economist Intelligence, 8 September 2023, https://2u.pw/MBezsH0o accessed on 18 April 2024.

70) Poland imported record amount of liquefied natural gas in 2022, Note from Poland, 4 January 2023, https://2u.pw/fPxZdqqU accessed on 24 April 2024.

71) Jessica Casey, CEZ secures long-term booking in Stade, LNG industry, 23 November 2023, https://2u.pw/NbXxca1S accessed on 24 April 2024.

٧٢) محمد عبدالسند، أول محطة غاز مسال برية في العالم تدخل حيز التشغيل بحلول ٢٠٢٧، الطاقة، ٢٦ مايو ٢٠٢٣، https://2u.pw/TGMZhaDr تاريخ الاطلاع ٢٤ أبريل ٢٠٢٤.

٧٣) المصدر السابق.